



الاحتجاجات الشعبية ورؤى التغيير

اليمن: رؤى الناس لصنع السلام



تشرين الثاني ٢٠١١

الاحتجاجات الشعبية ورؤى التغيير

اليمن: رؤى الناس لصنع السلام

شكر

كتب هذا التقرير سليم حداد وجوشوا روجرز من Saferworld. يتقدم الكاتبان بشكرهما إلى مراد الغاراتي والزملاء في Saferworld و Conciliation Resources على ما قدموه من دعم وملاحظات. أجرت الدراسة مؤسسة تمكين للتنمية (TDF)، بدعم من Saferworld. قام بتصميم هذا المطبوع جين ستيفنسون. وتم إعداد هذا التقرير ضمن مشروع رؤى الناس لصنع السلام، الرؤى التي عبر عنها الشباب الذين أجريت معهم مقابلات في هذا التقرير، لا تعكس بالضرورة رؤى Saferworld أو TDF.



مشروع رؤى الناس لصنع السلام

مشروع رؤى الناس لصنع السلام مبادرة مشتركة تضطلع بها Saferworld و Conciliation Resources ويتم تمويلها من خلال أداة الاستقرار بالمفوضية الأوروبية. يوفر المشروع لمؤسسات الاتحاد الأوروبي تحليلات وتوصيات قائمة على آراء السكان المحليين وتجاربيهم، في عدد من البلدان والمناطق المتضررة من هشاشة أوضاعها ومن النزاع العنيف.

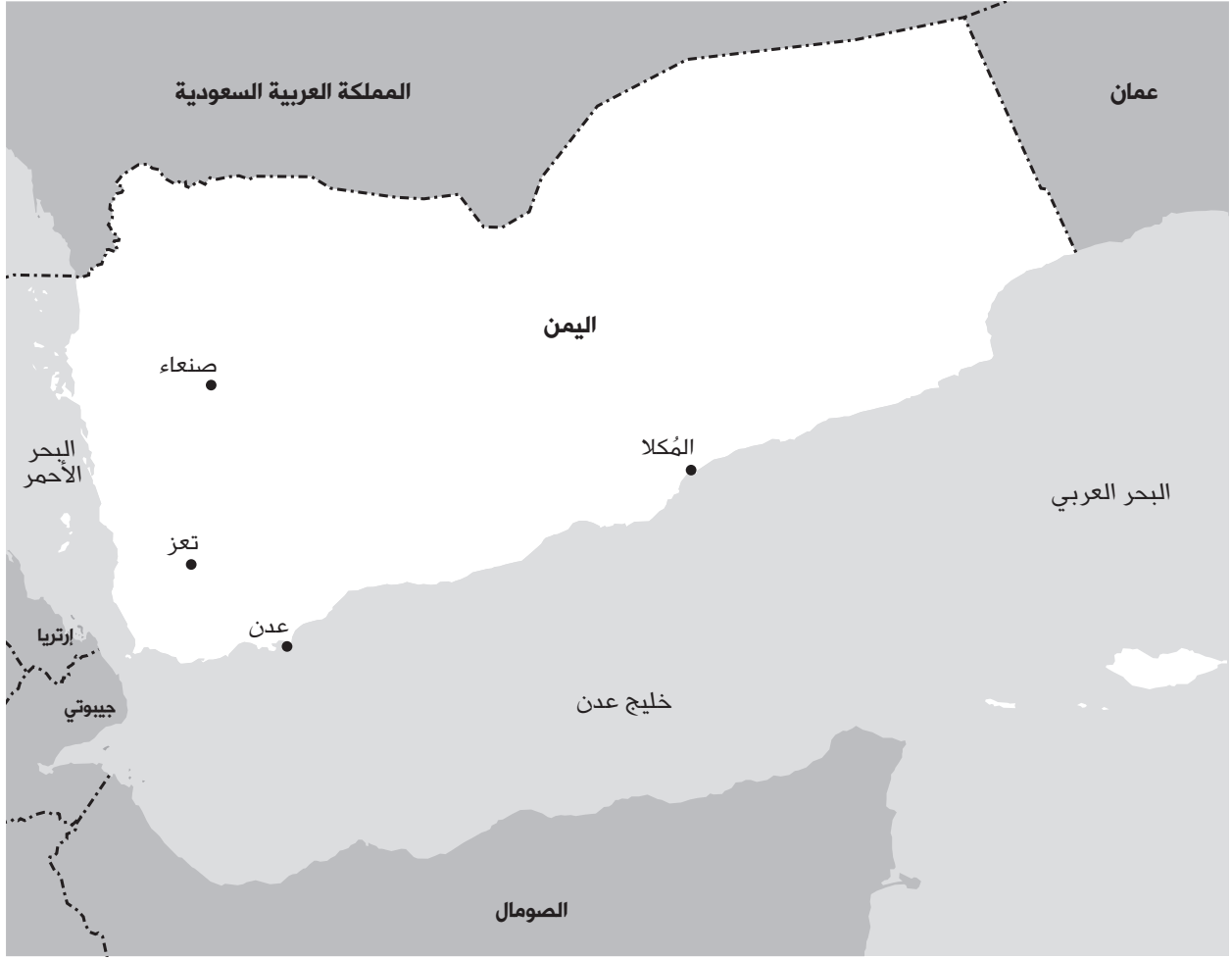
© Saferworld تشرين الثاني ٢٠١١. كل الحقوق محفوظة. غير مسموح بإعادة نشر أي جزء من هذا المطبوع، أو تخزينه على نظام استرجاع، أو بثه في أي شكل أو بأية وسيلة إلكترونية كانت، أو ميكانيكية، أو بالتصوير الضوئي، أو التسجيل، أو غيرها من وسائل، دون نسبه الكاملة لمالك الحقوق. Saferworld ترحب، وتشجع استخدام ونشر المواد الواردة في هذا المطبوع.

تم إنتاج هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية Saferworld وحدها، ولا يمكن اعتبار أنها، تحت أي ظرف من الظروف، تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.



المحتويات

	ملخص
١	١. المقدمة
٣	٢. استكشاف مظالم الشباب
٣	الفساد
٤	البطالة والفقر
٥	نظام سياسي إقصائي
٧	الأمن والعدل
٩	قضية الجنوب
١٢	٣. رؤى، وأطراف معنية، وقيادة
١٢	الانتقال والإصلاح
١٢	أولويات وجداول زمنية وعمليات
١٣	رؤى
١٥	الأطراف السياسية المعنية: تحليل على المستوى الوطني
١٥	النخب، والشرعية، وأزمة القيادة في اليمن
١٦	اللامركزية والاستقلال المحلي
١٨	الأحزاب السياسية
١٩	المجتمع المدني
٢٠	القبائل
٢٢	٤. الأطراف الدولية: فاعلون في السلام أم في النزاع؟
٢٢	أولويات في غير محلها وفرص ضائعة
٢٣	النظرة إلى المملكة العربية السعودية
٢٤	النظرة إلى الولايات المتحدة
٢٤	النظرة إلى الاتحاد الأوروبي
٢٦	٥. علام يوشك اليمن؟
٢٦	«ساحات التغيير والحرية» بوصفها عملية بناء سلام ومدرسة
٢٧	دور جديد للمرأة؟
٢٩	٦. الخلاصة والتوصيات
٢٩	مقاربة دولية أقوى
٣٠	دعم موارد الرزق
٣١	دعم عملية تحول تشمل الجميع
٣١	الاعتراف بأهمية قضية الجنوب
٣٢	انظروا إلى ما هو أبعد من صنعاء
٣٢	الإمساك بفرصة السلام والبناء عليها
٣٣	ملحق: المنهج والتحقق من النتائج
٣٣	مجموعات التركيز
٣٣	منهج مجموعات التركيز
٣٦	المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية
٣٧	ببليوجرافيا



هذه الخريطة لم نوردتها إلا للتوضيح فحسب. ولا تقع على سَيِّفورلد أية مسؤولية عن صحتها سياسياً أو قانونياً.

ملخص

تواجه اليمن مجموعة من التحديات المعقدة على عدد من الجبهات. فالاقتصاد يواجه تدهوراً متزايداً، مع تناقص احتياطيات النفط والماء، والعجز في الميزانية، وشيوع الفقر والبطالة. وسياسياً، تواجه الحكومة اليمنية أزمة شرعية حادة، ونزاعاً مدنياً، وتشرداً إقليمياً، وحركة جهادية مسلحة تزداد عدائيةً، ورغم أن حركة التظاهرات السلمية التي تشهدها البلاد بعثت أملاً غير مسبوق في نفوس ملايين اليمنيين، إلا أنها قد أضحت، أيضاً، سبباً للتوجس، مع وصول الوضع بين فصائل الجيش المنقسم إلى وضع لا غلبة فيه لطرف على آخر، مما جعل البلاد تقف على حافة الانهيار.

تصدر هذه الدراسة والوقت يوشك على النفاذ أمام الجهود الدولية الهادفة إلى وقف إراقة الدماء والتفاوض حول انتقال سلمي للسلطة. لذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يحرص على أن تستند الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية تفاوضية إلى رؤى مختلف شرائح وطوائف المجتمع اليمني. كذلك يجب أن يكون فهم رؤية شباب اليمن، الذين يمثلون نحو ٧٥ بالمائة من عدد السكان، لأسباب الأزمة وحلولها جزءاً لا يتجزأ من التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع. فأية عملية لا تشرك الشباب في كل مراحلها لن تكون على فعالية أو شمولية كافية.

جمعت هذه الدراسة بعض رؤى الشباب من مختلف المشارب في أربع مدن يمنية، لتخرج بتصور لبعض رؤاهم حول التحديات التي تواجه البلاد. ناقش الشباب المظالم الرئيسية التي أدت إلى المظاهرات في البلاد، وأفكارهم حول الانتقال وأولويات الإصلاح. وتعززت تلك الرؤى بلقاءات أجريت مع ساسة، وقيادات دينية وقبلية، ورجال أعمال، وقيادات شبابية ونسائية، وخبراء في الشأن اليمني. وقد توفر القسم الأخير من التقرير على تقديم توصيات مفصلة حول السياسات والبرامج، موجهة للمجتمع الدولي. ركزت التوصيات على الأسس الستة التالية:

- **تعزيز الانخراط الدولي، الأفضل تنسيقاً، والأكثر شفافية** القادر على إنهاء العنف في اليمن والمساهمة في تحولٍ سريعٍ وسلمي.
- **دعم موارد أرواق اليمنيين أولوية** وعلى المجتمع الدولي أن يزيد من حجم مساعداته الإنسانية الفورية وأن يعمل على دفع النمو الاقتصادي على المدى الأبعد.
- **التضمين لا ينبغي أن يكون غاية نهائية** بل بداية لعملية مستمرة يُحرص عليها في كل مراحل المشاركة الوطنية والدولية.
- **قضية الجنوب يجب أن تعطى الأولوية المناسبة** في مفاوضات الانتقال لتحاشي نشوب نزاع في المستقبل.
- **مركزية صنعاء في رؤية المجتمع الدولي** تهدد بإهمال المشاكل الطرفية الملحة وتغذي انفصالياً خطيراً عن مشاكل اليمنيين خارج العاصمة.
- **حركة الاحتجاجات تمثل فرصة غير مسبوقة** أمام اليمنيين للتفاوض حول تسوية سياسية أكثر استقراراً وشمولاً لجميع الأطراف، ولبناء تلك التسوية.

المقدمة

الحركات الاحتجاجية المدنية في اليمن هي الأضخم في تاريخ اليمن، والأطول أمداً من بين كل انتفاضات الربيع العربي. فقد اجتمع المتظاهرون الشباب في جميع أنحاء البلاد، للمطالبة بالتنحي الفوري للرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة. ولكن، رغم ما حملته تلك الحركة من أمل غير مسبوق لملايين اليمنيين، فقد غطت عليها حالة الصراع العقيم بين فصائل الجيش، والتي قادت البلاد إلى حافة انهيار الاقتصاد والأوضاع الإنسانية.

لقد كان الشباب اليمني، في بلد ٧٥ بالمائة من سكانه تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة، أداة فاعلة في تحدي السياسة الإقصائية في البلاد. ورغم قيام قوات النظام بإطلاق النار على مئات المتظاهرين، فقد خلقت حركات الاحتجاج فرصاً غير مسبوقة أمام الشباب، بمن فيهم النساء، للتداول حول شكل المجتمع والسياسة في اليمن في المستقبل. فالشباب اليمني لا يرفع صوته بمجموعة من المظالم فقط، بل بدأ الكثير منه في صياغة رؤى لنظام سياسي أكثر اشتراكاً على الجميع، يرون أنه قد يضمن السلم والأمن على المدى الطويل.

تتخذ دراستنا هذه من تلك الرؤى نقطة انطلاق، فتتناول بالتحليل النقدي رؤى الشباب للمظالم، والآمال التي احتشدت من أجلها الاحتجاجات. وقد قامت الدراسة على إيمان بأن أية محاولة لدعم السلام والأمن على المدى الطويل في البلاد، يجب أن تبدأ بالتعامل مع المظالم التي دفعت مئات الآلاف من اليمنيين للتظاهر. وذلك أن الخبرات السابقة مع مفاوضات السلام أوضحت أن الاتفاق الذي لا يرى له الشعاعون بالظلم من السكان شرعية، نادراً ما يكتب له الاستقرار أو النجاح؛ وبالتالي، فأية محاولة للتفاوض حول الانتقال السياسي في اليمن يجب أن تنبني على طموحات الشعب اليمني ورؤاه للشرعية.

وبعيداً عن المظالم نفسها، تطرح هذه الدراسة عينة دالة لرؤى الشباب حول الشرعية السياسية، والأطراف الفاعلة في التغيير، وديناميات الاحتجاجات حتى الآن. وقد اتسمت رؤى اليمنيين بشكل عام، رغم ما يعانونه من عنق بشكلى يومي، بالإيجابية الملحوظة. فالساحات تستخدم كمساحات عامة ثمينة، تتيح النقاش والتعلم. كما أن المرأة قد لعبت دوراً شديداً الوضوح والأهمية في المظاهرات.

نتائج هذا التقرير وتوصياته أفرزتها مشاورات شباب من مختلف المشارب من أربع مدن رئيسية، هي صنعاء، وتعز، وعدن، والمكلا، استكملناها بلقاءات مع ساسة، وقيادات دينية وقبلية، ورجال أعمال، وقيادات نسائية وشبابية، وخبراء. أجريت الدراسة في تموز وأب ٢٠١١. في كل موقع، حرص فريق البحث على ضمان التوازن في الآراء، بحيث تشمل آراء الشباب المستقل سياسياً، والمنتسبين لمجموعة من الأحزاب السياسية، وشباب القبائل، وشباب الريف، وأولئك الذين لم يشاركوا في أي شكل من أشكال التظاهر. كان حجم العينة صغيراً، نظراً لطبيعة المشروع، وهو ما حدا بـ Saferworld للاعتراف بمحدودية الدراسة.

وعدم محاولة تعميم النتائج على المستوى الوطني. ومع ذلك، فقد أتاحت الدراسة مناقشة متعمقة لقضايا مختلفة، وطرح لقطات للمشاكل في مختلف المناطق والسياقات، في وقت عزّ فيه النفاذ إلى تلك الجماعات تحديداً. أما عن المنهج والتحقق من النتائج، فقد طرحنا المزيد من المعلومات عنهما في الملحق.

استكشاف مظالم الشباب

”نحن لا نرفض صالح وأسرته لشخصهم، بل نرفض الحكومة وحكمها خلال الـ ٣٣ سنة الماضية، وما أوصلت البلاد إليه.“
شابة من صنعاء

يطرح هذا القسم تحليلاً للمظالم الأكثر ذكراً من الشباب، بوصفها سبباً للمظاهرات في اليمن. ويتم هذا التحليل تحليلاً “كلاسيكي” يركز على محركات النزاع، وذلك بطرح رؤى الشباب اليمني حول القضايا الرئيسية التي تهمهم ورؤاهم لطبيعة ودوافع مختلف الفاعلين في النزاع.

كان الملمح الأكثر بروزاً في تلك المناقشات، ذاك التشابه الواسع حول الأسباب الرئيسية لاندلاع الاحتجاجات في المدن الأربع، فباستثناء المكلا، التي ذكرت قضية الجنوب بوصفها المظلمة المحركة، كانت قضية الفساد تأتي دائماً على قمة أولويات القضايا التي تثير قلق الشباب.

”الفساد يسد كل شرايين الحياة في اليمن.“
شاب من صنعاء

الفساد

يرى الشباب أن الفساد سبب في عدد من المشاكل؛ إذ يربطونه عادةً بقضية الإقصاء، خاصةً خارج صنعاء، وفي الجنوب، حيث وصف الشباب التهميش واستغلال الموارد المحلية بأنه نوع من الفساد المأساس.

وتمثلت الرؤية السائدة للفساد، في أنه نظام عميق الجذور يؤثر سلباً في كل جوانب المجتمع. ووفقاً لشباب من صنعاء فالفساد ”نظام متكامل مرتبط بالقيادة والعناصر القبلية-العسكرية تجذّر على مدى سنوات.“ وحتى أعضاء الحزب الحاكم يعتقدون أن الوضع قد وصل إلى منعطف حرج، وقد قال أحد أعضاء حزب المؤتمر الشعبي العام - حزب الرئيس صالح، الحزب الحاكم - إن الفساد ”مرض في الإدارات الحكومية وفي أماكن أخرى، يفيد فيه الناس مصالحهم الخاصة دون النظر إلى المجتمع الواسع.“

على المستوى الكلي، ناقش الشباب، الذين شملتهم الدراسة، كيف تعزز المساعدات الدولية الفساد بجعلها القادة المحليين مساءلين أمام الفاعلين الدوليين وليس الشعب المحلي. وقد سلطوا الضوء على دور فاعلين محددين، مثل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، بوصفهم مساهمين في ترسيخ النظام الفاسد، من خلال المساعدات المالية والمدفوعات الرسمية وغير الرسمية التي يتم تقديمها لأفراد داخل الدولة، وقيادات الجيش، والقبائل. وعلى حد قول شاب من صنعاء، فإن ”[النظام] ينبغي أن

تكون له ميزانية، وأن يكون واجبه الأول الحفاظ على الدولة، ولكن طالما كان يتلقى أموالاً من الخارج، فإنه يستطيع أن يفعل بها ما يشاء، دون أية تبعات.

إن الافتقار إلى المساءلة يساعد على خلق نظام تتمتع فيه النخب داخل الدوائر الداخلية للنظام بنفاذ إلى القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، وتتم مكافأتهم بعقود حكومية وتخصيص للموارد من ميزانية الحكومة لمناطقهم.^٢ هذا الوضع يروج للحصول على دخل غير مستحق على أساس المواقف، وهو «ما يدفع الفساد على كل المستويات» بعبارة أحد المشاركين.

وعلى مستوى الحياة اليومية، تتمثل أشد مظاهر الفساد وطأةً على الشباب في مسألتي التعليم وفرص العمل، وكذلك في التعامل اليومي مع القطاع الحكومي، والنظام القضائي، والشرطة، فقد تحدث الشباب عن بيع وشراء الوظائف، وتسريب أسئلة الامتحانات لمن لديهم صلات، والإحباط من الاضطرار إلى دفع الرشى في التعاملات اليومية حتى ينهي الموظفون العموميون أعمالهم الورقية في وقتها، ومن ذلك ما ذكره أحد المشاركين الشباب من صنعا، حيث قال: «رفضت تقديم رشوة ذات مرة، وبدلاً من أن تستغرق الإجراءات ثلاثة أيام، استغرقت ثلاثة شهور» وهو ما عبرت عنه شابة من تعز أيضاً، حيث قالت: «الرشوة ضرورية لإنجاز أي شيء، فأنت لا تستطيع الحصول على توقيع على أية ورقة دون دفع رشوة»

وأفصح الشباب عن أن الشكاوى اليومية من الفساد عادةً ما تلقى التجاهل، بل قد تواجه في بعض الحالات، بإجراء انتقامي، مثل التهديد بالسقوط في الامتحان، أو الإدراج في «القائمة السوداء» لبعض الوظائف، وعن ذلك قالت شابة من تعز: «ما الذي يفترض أن أفعل؟ إلى من أشكو؟ المجالس المحلية فاسدة أيضاً، ليس بوسعي أن أفعل أي شيء عندما أرى الفساد في كل مكان»

ورغم إحباط الشباب من تجذر نظام الفساد، فهم يشعرون بان الأفراد يساهمون فيه أيضاً من خلال تصرفاتهم اليومية، وهو ما عبرت عنه شابة من تعز بقولها: «إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، لو وقفنا جميعاً في وجه الفساد ورفضنا الاستسلام له، فأنا واثقة من أنه سيتوقف» وسلطت مشارك آخر الضوء على أزمة البنزين الأخيرة في البلاد، بوصفها مثلاً لاختيار الناس المشاركة في الفساد: «بدلاً من أن يخرج الناس للمطالبة بالبنزين والحصول عليه بالطرق السلمية، اخترنا أن نشتره ونبيعه في السوق السوداء، فشارك الجميع، على كل المستويات، في ثقافة الفساد»

البطالة والفقر

«هناك مثل يماني يقول الفقر أس كل بلاء، فمنه جاءت الرشوة ومحاباة الأقارب.»

شابة من تعز

تشير التقديرات الرسمية، عادةً، إلى أن البطالة تدور حول ٤٠ بالمائة، ولكن، في ظل الاضطرابات الحالية، يتوقع أن تكون البطالة قد ارتفعت لتصل إلى ما بين ٦٠ و ٧٠ بالمائة من السكان. كذلك ليس لدى معظم الشباب اليمني إلا أمل ضعيف في العثور على عمل في الخارج، حيث أوصدت أسواق العمل الخارجية أمامهم، لأسباب سياسية وأمنية.^٣

يشكو الكثير من الشباب من صعوبة النفاذ إلى الفرص الاقتصادية، وعدم القدرة على توفير ثمن المسكن أو المهر، وقد زاد من وطأة هذا الوضع عدم المساواة، وعدم الكفاية، في النفاذ إلى التعليم، هذا فضلاً عن أن تدني معايير ومستوى التعليم يؤدي إلى افتقار الشباب للمهارات اللازمة لإعدادهم للانخراط في سوق العمل المحلية، ناهيك عن الفرص الأكثر إداراً للدخول في دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة.^٤

الفقر المزمن حاد؛ إذ يقل نصيب الفرد من الدخل السنوي عن ٩٠٠ دولار أمريكي، ونصف السكان يكسبون أقل من ٢ دولار في اليوم.^٥ كذلك جاءت اليمن في المرتبة ١٣٣ من بين

^٢ Salisbury, P, 'Yemen: Oil Imports and Elites', (Chatham House, October 2011).

^٣ Ibid

^٤ Forsythe, J, 'Opportunities and Obstacles for Yemeni Workers in GCC Labour Markets', (Chatham House, September 2011)

^٥ UNDP, Human Development Report, (UNDP, 2010)

١٦٩ دولة على مؤشر التنمية البشرية، في تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في ضوء تلك الأرقام، ليس من المستغرب إذن أن تحتل البطالة والفقر المرتبة الثانية في قائمة مظالم الشباب.

على الرغم من أن الشباب يرون أن عدم الأمان الاقتصادي كان عاملاً في خروج مظاهرات اليمنيين، فإنهم يرون أيضاً أنه كان عائلاً مهماً. منع المزيد من اليمنيين من التظاهر. فحسبما ذكر شباب يعيش في قرية خارج تعز: "لو كان لدينا المزيد من الطعام وأمان أكبر في الحصول على المياه والخيام، لربما كنا خرجنا بعشرات الآلاف. العائلات مشغولة في الكفاح من أجل لقمة العيش، وفلاحة الأرض. ليس بوسعهم ترك أراضيهم والخروج للتظاهر".

وأبدى شباب من تعز ملاحظة قال فيها: "كان هناك محتجون أكثر من المناطق الريفية في السابق. كانوا يأتون في حافلات وشاحنات، ولكن الآن، مع أزمة البنزين، لم يعودوا قادرين على القدوم والتظاهر بنفس الأعداد". ولكن، رغم تلك الصعوبات، يعتقد المشاركون في هذه الدراسة، أن العديد من شباب المناطق الريفية كانوا يسافرون إلى المدن الأقرب لهم "لتمثيل أنفسهم". وعلى الرغم من أن الكثيرين خرجوا إلى الاحتجاجات، في بادئ الأمر، بتوجيهات من الزعامات المحلية، فقد شعر المشاركون في الدراسة أن تفاعل شباب الريف مع الآخرين في ساحات الاحتجاج جعلت الكثير منهم يدركون الارتباط بين احتياجاتهم المعيشية المباشرة والعمليات السياسية الأوسع في البلاد.

سلط بعض الشباب الضوء على العلاقة الوثيقة والمعرّزة بين المظالم الاقتصادية والسياسية، وذلك أن المستويات المرتفعة من الفساد والإقصاء تزيد المناخ الاقتصادي سوءاً، وتساهم في الفقر، بيد أن الفقر والافتقار للموارد هما أيضاً من أسباب المزيد من الفساد وانعدام الأمن. ورأى العديد من المشاركين أن هناك ارتباطاً بين الفساد والإقصاء والافتقار إلى القانون والنظام من جانب ومشاكل كسب الرزق من جانب آخر: التعليم، وفرص العمل، وحقوق الأرض كلها وسائل لضمان مورد الرزق للفرد والأسرة. وقد ألقى شباب من صنعاء الضوء على تلك المشكلة، بطرح المقارنة التالية: "الفرق أنهم في سوريا يعيشون حياة مريحة اقتصادياً، ولكن ليس لديهم حرية تعبير، أما هنا في اليمن، فنحن نتصور جوعاً، ولكننا نستطيع التعبير عن أنفسنا بحرية".

يواجه الاقتصاد اليمني، بالفعل، تدهوراً خطيراً: البطالة زادت بشكل ملحوظ منذ بدء اندلاع الاحتجاجات، وشهدت البلاد هروباً واسعاً لرأس المال، فضلاً عن أن العجز في الميزانية الحكومية، والذي كان يقدر بـ ٩,٣ بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي في ٢٠١٠، زاد هو الآخر. كذلك انخفض إنتاج النفط الخام، سلعة التصدير الرئيسية في البلاد، ٤٥ بالمائة في مارس وأبريل ٢٠١١، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، نتيجة تعطل خطوط الأنابيب، وحتى قبل الاحتجاجات، كان من المتوقع أن تتخطى نفقات التشغيل الحكومية الدخل بنحو ٣٠ بالمائة^٧، ومنذ ذلك الحين، اجتمع تناقص عائدات النفط إلى زيادة الرواتب والمدفوعات المباشرة للأفراد والقبائل لضمان ولائهم، لتزيد الوضع سوءاً على سوء. هذا فضلاً عن أن التمويل المخصص للاستثمارات، تم، على ما يبدو، استخدامه لتمويل متظاهرين وضمان ولاء القوات المسلحة، فتضاعف بتلك المخصصات وهن الاقتصاد اليمني^٨.

"النظام السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي أصبح مغلقاً في وجه معظم الناس. النظام لا يقدم شيئاً أو يعمل لصالح شعبه."
شابة من تعز

نظام سياسي إقصائي

برز الإقصاء، الذي عبر عنه مختلف المشاركون بطرائق مختلفة، كأحد المظالم الكبرى التي تسببت في الاحتجاجات، فقد أدى نهج الاستمالة الرعائية الذي اتبعه النظام اليمني

١ Economist Intelligence Unit, *Country Report: Yemen*, January 2010

٧ Risk Watch, 'Yemeni Parliament Approves 2010 Budget', 4 January 2010, www.riskandforecast.com/post/risk-watch/yemeni-parliament-approves-2010-budget_373.html, accessed 7 November 2011.

٨ مقابلة للكاتب مع عاملين في البنك الدولي بصنعاء

إلى توزيع غير عادل للموارد، كما زاد من عزلة مناطق افتقرت، تقليدياً، إلى القوة، أو كانت غير قادرة على تعبئة التفاوض الجماعي لشخصيات مؤثرة،^٩ وقد ظهر من خلال مناقشات الشباب، أنهم يرون أن الجماعات المهمشة تشمل - دون أن تقتصر على - الشباب والنساء، والمجتمعات الريفية، والأقليات الدينية، والجنوبيين، والمواطنين غير المنتمين لقبائل، وغير المنتمين لحزب المؤتمر الشعبي العام، وعن هذا الوضع قال صحفي من تعز: "هناك أشخاص مؤهلون، في كل القطاعات، يستطيعون القيام بعمل رائع، ولكن لا يتم استخدامهم على نحو صحيح ولا يُمنحون الفرصة".

عبر الشباب عن الإقصاء بمصطلحات مثل "عدم المساواة في المواطنة"، و"التهميش"، و"الظلم"، و"الاستعمار" (في حالة الجنوب)، و"الاحتكار وتركيز القوة والسلطة"، وربطوا بينه وبين نوع من النظام السياسي الذي يتم فيه استيلاء واسع على أموال الدولة من أجل الحفاظ على تحالف حكم ضيق، من خلال الاستمالة الرعائية. مثل هذا الأسلوب يخلق ما يمكن وصفه بـ "نظام النفاذ المحدود"، أي نظام سياسي قائم على استغلال مكاسب الوظيفة العامة لتوزيع العوائد على نخبة ضيقة، على حساب إقصاء غالبية السكان.^{١٠}

في مثل هذا النظام تكون المحفزات على تطوير القدرة الإنتاجية للمجتمع في أدنى مستوياتها، وترتبط السلطة، لدى النخبة، بالبقاء على قيد الحياة، على نحو وثيق، يجعل من التخلي عن السلطة فرضية تكاد لا تقبل حتى مجرد التفكير فيها. أما بالنسبة للمواطن العادي، فمثل هذا النظام "يعوق تحقيق المواطنة المتساوية" والمساواة في الفرص. حسبما ذكرت شابة من تعز، و"يشجع نمطاً يزور فيه الناس الشهادات الجامعية، ويحصلون على الوظائف عن طريق المعارف، فلا يُقدّم الشخص الأفضل للوظيفة، ليصل الأمر إلى تزيف الانتخابات، واستخدام الجيش لدعم الأسرة".

ومن الأوجه المهمة لهذا الإقصاء، أن العديد من الشباب يشعرون بأنهم لا يقيّمون حسب إنجازاتهم، بل حسب درجة السلطة والتأثير التي يتمتعون بها أو تتمتع بها علاقاتهم. وقد ضربت شابة من صنعاء مثلاً على ذلك، فقالت: "تخرجت بمجموع ٩٦ بالمائة وكنت الأولى على فصلي، وتخرج زميل لي بمجموع ٦٠ بالمائة، وتقدم كلانا لوظيفة، ولكن حصل هو عليها بفضل علاقاته الشخصية". يسمع المرء قصصاً شبيهة في جميع أنحاء البلاد. وقد شرح هذا الوضع شاب من تعز، بقوله: "المؤسسات التعليمية لا تولي أية أهمية لمدى ذكاء المرء، فكل ما يعينهم هو علاقاتك أو ما تستطيع أن تدفع".

وقد أكد الشباب وكذلك شخصيات مسئولة أن الإقصاء مشكلة أعمق مما تبدو عليه، وتحتاج إلى علاج، فكما قال شاب من عدن: "عندما يتعلق الأمر بالإقصاء، فأنا أظاهر ضد النظام، وأنا على استعداد للخروج مرة أخرى ضد الاشتراكيين، أو الإصلاح، أو الناصريين، أو القبائل لو أنكرني أي أحد. أنا لا أظاهر ضد صالح، لقد خرجت للتظاهر ضد الإقصاء، وأنا أعني تماماً أنني قد أواجه إقصاء مماثلاً في ظل الإصلاح أو الاشتراكيين". كذلك ذهب من أجريت معهم مقابلات إلى أن عمليات الإقصاء قد طالت التحالفات الشعبية المتنافسة على التأثير والصوت الأعلى داخل حركة التظاهرات نفسها.

المرأة والإقصاء

"لقد خرجت النساء على الفور إلى الساحات لتثبتن أنهن أيضاً تعانين".

شابة من صنعاء

تعانى المرأة اليمنية من أعلى معدلات التمييز على أساس الجنس على مستوى العالم، وذلك وفقاً لدراسة عن الفجوة بين الجنسين على مستوى العالم،^{١١} وليس زواج الأطفال، والعنف ضد النساء، والقوانين التمييزية، سوى بعض من الأعباء التي تواجهها المرأة والفتاة في اليمن. هذا فضلاً عما تواجهه من مستويات قصوى من التهميش، والإقصاء عن العملية السياسية. وقد واجهت المرشحات في الانتخابات الماضية، عقبات هائلة في

٩ Yemen Armed Violence Assessment, 'Fault Lines: Tracking Armed Violence in Yemen', Issue brief Number 2, October 2010

١٠ North, D C, J J Wallis and B R Weingast, *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History*. (Cambridge: Cambridge University Press, 2009)

١١ World Economic Forum, 'The Global Gender Gap Report', 2010, ١١
www3.weforum.org/docs/WEF_GenderGap_Report_2010.pdf, accessed 7 November 2011

إدارة حملات فعالة، شملت الضغوط الاجتماعية، وترهيب النساء الراغبات في التصويت لهؤلاء المرشحات، وإطلاق الأكاذيب والشائعات ضد المرشحات، فضلاً عن الانتهاكات والرشاوى وتزوير الانتخابات ضد المرشحات من النساء.^{١٢}

ناقشت الشابات إقصاء المرأة عن العملية السياسية، بوصفه عاملاً دفعهن للمشاركة في الاحتجاجات. وقالت شابة من تعز: "لم تستطع النساء المشاركة في صنع القرار السياسي داخل أي حزب، دون استثناء، اللهم إلا على مستوى سطحي وأولي". ورغم أن ذكر تهميش المرأة في المجال الخاص في نقاشات المشاركين، كان أقل، إلا أن الكثيرين قالوا إن الإقصاء يتخلل كل جوانب الحياة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. وهو ما أوضحته محامية شابة من تعز بقولها: "دخلت المرأة القضاء ودرست كل شيء، ومع ذلك لا تصل أبداً إلى نفس مستوى القاضي الرجل. فقد تكون المرأة قاضية في الأحوال الشخصية، ولكن لا يسمح لها بأن تمس قضايا مثل الميراث".

بالإضافة إلى الإقصاء، اشتمت النساء من احتواء النظام لقضايا المرأة من أجل تأمين شرعيته على المستويين الوطني والدولي. فعلى حد قول شابة من صنعاء: "استخدم النظام النساء ليظهر نفسه أمام العالم نظاماً ديمقراطياً يمكّن المرأة، ولكن الحقيقة كانت أن المرأة لم تستطع أبداً صنع قرار سياسي". كذلك دأبت الأحزاب السياسية على استغلال قضية حقوق المرأة لتسجيل حضور لدى مختلف الفصائل، ليبرالية كانت أو محافظة. وقد رأيت المشاركات أن قضايا المرأة كانت لدى العديد من الفاعلين السياسيين "مجرد واجهة جوفاء"، أو "أداة استقطاب"، أو "تمثيل ضحل" ليس إلا.

كان اندلاع الاحتجاجات العارمة في فبراير ٢٠١١، بالنسبة للعديد من النساء، فرصة أمامهن للتعبير عن استيائهن من إقصائهن في المجال السياسي. قالت امرأة من صنعاء: "ليس لدى الرجال فكرة عن البعد السياسي لقضايا المرأة أو البعد القانوني، ولكن مع التفاعل والتعرض لتلك القضايا في ساحة التغيير أصبحوا الآن أكثر وعياً، وأصبحنا مجتمعاً أقوى".

أثار النقاش، بين شابات صنعاء، حول دور المرأة كفاعل في الثورة، مسألة ما إذا كانت المتظاهرات قد تظاهرن بوصفهن "نساء" أم أنه كان ينظر إليهن على أنهن جزء من الحركة الشبابية بوجه عام، وكان هناك شعور بين المشاركين ككل، بأن إدماج قضايا المرأة في السياق الأوسع للإقصاء أفضل، لأنه يضمن عدم تهميش تلك القضايا أو استبعادها.

أشار معظم المشاركون إلى دور العادات والتقاليد بوصفها عقبة أمام مشاركة أكبر للنساء في الميدان السياسي. كذلك ذُكرت رؤية المجتمع، ومشاكل العار والشرف، ونقص فهم حقوقهن، بوصفها أسباباً أبقت المرأة بعيداً عن الحلبة السياسية، وهو ما علق عليه شاب من المكلا بقوله: "يجب إعادة تأهيل المجتمع حتى يقبل بالمرأة وزيرة أو مديرة".

ورغم حضورهن الواسع، لا تزال النساء مهمشات، فقد أعربت رئيسة فرع الاتحاد النسائي اليمني بحضرموت عن قلقها من أن نساء حضرموت، في ظل السياق الحالي، "غير قادرات على الخروج للتعبير عما تشعرن به، لأنهن لا تزلن سجينات البيوت". وهو ما أكدته أيضاً شابة متظاهرة من صنعاء بقولها: "نحن كنساء أمامنا كفاحان يعوقان قدرتنا على التظاهر: الكفاح مع الأسرة من أجل حقنا في التظاهر، والكفاح مع النظام من أجل حقنا في التظاهر".

"ليست لدينا حماية وليس لنا حقوق، والقوانين لا تستخدم لحمايتنا."

شابة من صنعاء

الأمن والعدل

في ٢١ آذار ٢٠١١، وفي أعقاب أكبر مذبحة ترتكبها قوات النظام ضد المتظاهرين السلميين، أعلن فصيل من الجيش، وهو الفرقة الأولى المدرعة بقيادة اللواء علي محسن الأحمر انفصالها عن النظام وأعلنت رسمياً وعدها بحماية المتظاهرين. كانت تلك علامة على الانقسام داخل الجيش، وبداية حالة اللا غالب ولا مغلوب العسكرية التي ظلت

مستمرة، حتى مثل هذا التقرير للطبع. وقد أشار العديد من الشباب المشاركين إلى أن حل هذا الجمود في إطار إصلاح أوسع وأطول مدى للجيش والجهاز الأمني، يجب أن يكون مكوناً أساسياً في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

يعتري الحكومة اليمنية والمؤسسات الأمنية شيء من الانفصال، حيث التواصل والتنسيق في أدنى مستوياته، بين وزارات الداخلية، والعدل، والدفاع، وداخل كل منها. وهو ما ترتب عليه تداخل وتكرار شديدين في الأدوار بين الشرطة، والجيش، وقوات الأمن المركزي في المناطق الحضرية؛ وفي المناطق الريفية وعلى امتداد الحدود البرية، أسفر التنافس عن عدم فعالية عمل الشرطة أو عدم كفايته، وهو ما أكده شباب الريف في مجموعات التركيز، حيث أبدوا شعوراً بأن قمع أفراد الأمن، والافتقار العام للأمن، يبرزان على وجه خاص في الأطراف، ودللت على ذلك شابة من تعز بقولها: "أختطف العديد من الناس في المناطق الريفية منذ سنوات، ولا يعلم أحد مكانهم".

إن الرؤية العامة للريف اليمني التي تراه أرضاً ليس للقانون فيها مكان ولا نطالها يد الدولة، لا تأخذ في اعتبارها، في كثير من الأحيان، ما لغياب القانون من آثار على انعدام الأمن الذي يشعر به الكثير من أهل الريف اليمني، وهو ما عبرت عنه شابة من تعز بقولها: "خلال السنوات العشر الأخيرة كانت أعداد القتلى والمصابين في الريف رهيبه، ولكن، كيف كانوا يحلون المشكلة؟ يذهب نائب الوزير إلى شيخ القبيلة ويعطيه ٣٠٠٠٠٠ ريال أو سيارة، وينتهي الأمر. شباب الريف يرون مدى قبح هذا النظام ومدى السهولة التي يهدر بها الدم بسبب غياب القانون والسيادة".

كان الافتقار إلى توفير عدالة ذات مصداقية وانتهاكات الحكومة للحقوق السياسية وحقوق الإنسان من المظالم الرئيسية الأخرى التي رأى المحتجون أنها تطعن في شرعية النظام وولائه للقانون. فمن نظام قضائي فاسد، إلى أنظمة عرفية - أخذة في التدهور - لحل المنازعات، وإنفاذ ضعيف لحكم القانون، وجهاز أمن دولة يمارس مستويات غير متناسبة من القوة، بشكل متزايد، تحت غطاء "الاستقرار" و"مكافحة الإرهاب"١٣، وجد الكثير من اليمنيين أنفسهم يعيشون حالة فراغ من حيث إنفاذ القانون وتوفير الأمن، والشباب، في هذا الصدد، هم الأضعف لافتقارهم للوسائل والعلاقات التي يُعتقد أنها ضرورية للتقدم في الحياة وتحاشي انتهاكات السلطة.

كان الافتقار إلى الحقوق والحريات، والذي عبّر عنه أحياناً بكلمات مثل "الكرامة" و"الظلم"، من المظالم المشروعة التي عبر عنها كل الشباب الذين استطلعنا رؤاهم في كل المناطق، وقد ربطوه، في كثير من الأحيان، على نحو وثيق بالفساد داخل قطاع الأمن والعدل، وفشلهما في توفير إنفاذ فعال ومستقل للقانون. كذلك اجتمع المشاركون في الدراسة على الإشارة إلى الافتقار للمساءلة على كل مستويات الحكومة، بوصفه عاملاً رئيسياً في غياب آليات الأمن والعدل الفعالة، التي من شأنها حماية حقوقهم وحرياتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

وقد عبر شباب من صنعاء عن ذلك بقوله: "لو كان القانون ملزماً ومطبقاً، وكان قطاع الأمن والقضاء قادرين على المضي حتى النهاية لتطبيق القانون، فسيصبح الإصلاح ممكناً؛ ولكنه أسرع ليضيف أن الأوضاع في اليمن أبعد ما تكون عن هذه الرؤية لسيادة القانون. وذكر مشارك آخر من صنعاء تجربة شخصية توضح آثار فساد الممارسات القضائية: "منذ سبع سنوات قُتل عمي في سوق في صنعاء، ورغم أننا وكلنا محامياً، فقد تدخل شخص من كبار القوم فتجمدت القضية ولم يصدر فيها حكم حتى الآن".

بالإضافة إلى المظالم المرتبطة بفساد القضاء، يشعر الشباب، خاصة الذكور منهم، بالآثار اليومية للقمع على أيدي قوات الأمن، وهو ما شجع بعض الناس على التظاهر، ولكنه ثبط همة آخرين خوفاً من القمع. وقد كثر ذكر هذا العامل بين المشاركين من تعز وعدن. صوّر مشارك من تعز الوضع بقوله: "قبضة قوات الأمن، فضلاً عن الاضطهاد والقمع والتعذيب الذي تمارسه تلك القوى ضد الشباب في مجتمعاتهم، سبب كافٍ للثورة".

التقارير الصادرة حول قيام قوات الأمن بتوقيف مئات، إن لم يكن آلاف، المواطنين اليمنيين، وارتكاب طائفة واسعة من الانتهاكات تجاههم، شملت الاختفاء، والاحتجاز لفترات

طويلة دون توجيه اتهامات، والتعذيب، والمحاكمات غير العادلة،^{١٤} برهنت عليها "التجارب الشخصية" للعديد من المشاركين. فقد قالت شابة من صنعاء: "احتجز صديق لي دون تهمة وتم تعذيبه بوسائل وحشية، فنظمنا اعتصاماً وقمنا بتلاوة القرآن، فجاء [ضابط أمن] وسبنا وسب القرآن. دع كونه ضابط أمن جانباً، ولكن كمسلم، كيف يستطيع أن يفعل ذلك؟ كنا نطالب فقط بإطلاق سراح شخص لم يرتكب جرمًا ولم يوجه إليه اتهام. عندما أرى ذلك من الجيش والشرطة أشعر بأنني فقدت كل حقوقي، وأقل ما يمكن أن أفعله هو أن أخرج للتظاهر ضد هذا الشخص وذلك النظام الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه اليوم."

وتحدثت مشاركة تنتمي إلى حركة الحوثيين عن انتهاكات عانتها بشكل شخصي على أيدي قوات الأمن. بشكل مستمر، فقالت: "خلال الحرب في صعدة كنا مستهدفين لأننا من عائلات زيدية أو هاشمية، مجرد أن يجلس المرء في جلسة تخزين قات، فيقول رأيه، يختفي اليوم التالي. شاركنا في اعتصامات، وضربنا نحن النساء، وأنا نفسي ضربت. الحقوق والحريات هي الهواء الذي نتنفسه، فيمجرد أن أشعر أن حقوقي وحرياتي بدأت تنقلص، أشعر على الفور بالقمع والظلم، وتجتاحني الرغبة في الانفجار والثورة. اجتماعية كانت تلك الثورة أو سياسية."

حادثة مشابهة في المكلا، تحدثت عنها شابة فقالت: "اجتاحوا منزلنا، ذات مرة، وكنا نياماً واستيقظت على ٣٠ عسكرياً في بيتنا، لم أستطع النوم طيلة أسبوع بعدها. انتابني الخوف لأنهم يسجنون الناس دون تهمة." لقد أثار رد الفعل الحكومي العنيف على المتظاهرين الشباب حفيظتهم على أشد ما يكون، وغذى اتهام الحكومة بالقمع غير المشروع للناس وحقوقهم.

"طيلة ٢٠ سنة ونحن مُقصون سياسياً واقتصادياً قضية الجنوب في قلوبنا وستظل قضية كبرى."
شابة من عدن

قضية الجنوب

كانت عملية توحيد شطري اليمن غير سلسة، في أعين الكثير من الجنوبيين، ورأوا فيها بداية للعلاقة غير المتساوية بين الشمال والجنوب. وقد أفضى عدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية والتوتر بين الشمال والجنوب إلى زيادة التباعد نفسياً لدى شباب الجنوبيين عن فكرة المجتمع اليمني الموحد. فالجنوبيون يشعرون بأن التغافل عن الفوارق الرئيسية بين الاقتصاد السياسي للمحافظات الشمالية ومثيلاتها الجنوبية عند الوحدة، فضلاً عن تنحية القضايا الاقتصادية جانباً لصالح القضايا السياسية، قد أسهم في تهميش المحافظات الجنوبية.

هذا الاستياء المتنامي وجد لنفسه صوتاً أكثر رسميةً في ٢٠٠٧ مع تأسيس "الحركة الجنوبية" أو "الحراك الجنوبي" حسب اسمها الشائع. ورغم أن الحراك الجنوبي يلقي اهتماماً دولياً أقل مما تلقاه الأطراف الأخرى من غير الدولة في اليمن، فإنه ربما يمثل أخطر تهديد جدي للدولة اليمنية، تُطلق تسمية الحراك على عدد من المنظمات والنشطاء المرتبطين بشكل غير رسمي، في محافظات الجنوب، الذين يحتجون ويتظاهرون ضد ما يرونه مظلماً من النظام الذي يتخذ من الشمال قاعدة له. وما بدأ على شكل مظاهرات قامت بها مجموعة من المسجونين العسكريين، انتشر خلال ٢٠٠٧ ليشمل موظفين حكوميين، ومدرسين، ومحامين، وأكاديميين، وقطاعات أوسع من المجتمع، بل وطاقل محافظات تعتبر تاريخياً "شمالية"، مثل تعز وإب. ومع مواجهة المظاهرات بالعنف، تعزز التأييد لها وأصبحت المطالب أكثر راديكاليةً. وبحلول ٢٠٠٨ بدأ البعض ينادي علانيةً بالانفصال.^{١٥} لذلك، فالاحتجاجات بالنسبة لكثير من الجنوبيين، لم تبدأ في (٢٠١١)، بل كانت مستمرة، في واقع الحال، لعدة سنوات قبلها.

«قضية الجنوب»: مظالم وميثولوجيا

كان هناك إجماع بين من تحاورنا معهم من عدن وحضرموت على أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية، اجتمع إليه رد فعل الحكومة المركزية على تلك المشاكل ليحفز المشاعر الانفصالية في الأقاليم الجنوبية، وهو ما يفيد به تعبير مؤيدي الاحتجاجات من المدينتين، عن أنفسهم بلغة انفصالية، إلى حد كبير، أو على الأقل تفيد بروح «تمايز» قوية عن الشمال. على أننا يجب أن نشير هنا إلى أن كل جماعات التركيز أكدت على تمايز وتفرد مناطقهم، وتفصيلها، ومدى تأثيرها بالظروف الأخيرة مقارنةً ببقية أنحاء البلاد.

اتخذت المظالم في الجنوب ثلاثة أشكال رئيسية، أولها مرتبط بإقصاء المحافظات الجنوبية والرغبة في مشاركة أكبر في النظام السياسي، وهو ما عبر عنه عضو شباب في الحراك الجنوبي من حضرموت بقوله: «هناك شعور بين الجنوبيين بأننا مواطنون من الدرجة الثانية، ونعامل بازدراء».

ويرتبط الشكل الثاني بالسيطرة على الموارد وتوفرها، فالكثير من الجنوبيين لا يزالون على اعتقاد بأن النخب الشمالية بنت استمرارها على استخراج الموارد الطبيعية في الجنوب، بينما عمدت إلى ترسيخ نظام يستبعد الجنوبيين من الوظائف الحكومية والمكاسب الأخرى.

واشتكى الشباب القادمين من محافظات جنوبية من تقلص دور المؤسسات العامة في التعليم والرعاية الصحية، وربطوا ذلك بالتدهور العام في مستويات المعيشة، وأعربت شابة من حضرموت عن إحباطها من خصخصة مساحات كانت عامة متاحة للجمهور من قبل، مثل الشواطئ، والتي أصبحت الآن ملكية خاصة للنخب الشمالية، حيث قالت: «لقد أهملت الأماكن السياحية العامة أيضاً، فهي مهدمة ومياه الصرف تجري فيها، وعدونا بمشروعات ضخمة ولكنها ليست متاحة لنا».

برزت حقوق ملكية الأرض أيضاً بوصفها مظلمة شديدة الأهمية، فقد تطرق المشاركون إلى حالات استولت فيها نخب شمالية على الأرض والموارد، وتلاعبت بالنظام القضائي لضمان عدم الفعالية في التعامل مع تلك الدعاوى، وضربت على ذلك مثلاً شابة من المكلا، فقالت: «في منطقة الريان، بجوار المطار كان من المخطط إنشاء مبنى سكني لأهالي حضرموت، ولكن الفرقة ٢٧ جاءت وبنت مساكن بشكل عشوائي دون استئذان، والآن أصبح نحو ٩٠ بالمائة من سكان المنطقة من الشماليين، والحضرميون لا يملكون سوى ١٤ شقة من أصل ١٠٠٠ شقة، لقد بنوها بالقوة بموجب أوامر صادرة من القيادة، وعدوا الناس في المنطقة بتعويضات، ولكن لم يحصل أحد على شيء، تلك أرضي وهذا حقي».

الشكل الثالث من «التمايز» الذي عبر عنه الجنوبيون يتمثل في هويتهم التاريخية والثقافية المتميزة، والتي عادةً ما يشار إليها بأنها «مدنية» مقارنة بـ «قبليّة» الشمال. وقد جاء أقوى تعبير عنها في حضرموت، التي ناقش شبابها، بفخر، هويتهم الحضرمية المدنية المتميزة، والتي قارنوها بالحكم «القبلي» للشمال، وهو ما عبرت عنه شابة من المكلا قائلة: «المجتمع الحضرمي والمجتمع الجنوبي بوجه عام أكثر تحضراً وهو مجتمع مدني بدرجة أكبر من الشمال». واشتكت شابة أخرى من «أنهم [الشماليون] يحضرون مُدرسات شماليات لتدريسنا، بينما تجلس نساؤنا في البيت عاطلات، طيلة السنوات الخمس أو السبع الماضية، والتاريخ الذي تُدرّسنه لنا ليس تاريخنا الحضرمي الحقيقي».

وتذكر المشاركون أمجاد ماضي اليمن الجنوبي الذي كان دولة مدنية، حيث كان الاشتراكيون رواد فكرة «الدولة المدنية»، بل وتمثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، السابقة، للكثيرين في الجنوب خارطة ونموذجاً لدولة مدنية في المستقبل. فكما قال مشارك من المكلا: «في الدولة السابقة كان المواطن يستطيع أن يعيش على دخله من الوظيفة الحكومية، أما الآن، بعد الوحدة، فليس لدينا شيء، لا يرى أحد مواردنا، وهو سبب كافٍ للخروج والتظاهر».

غير أن معظم اليمنيين في العشرينيات من أعمارهم، ولذلك فليس لديهم ذكريات عن الحياة قبل الوحدة في ١٩٩٠، وهو ما أوضحه محام وناشط شباب من عدن بقوله:

«الكثير مما يعرفه الشباب عن الحياة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مصدره ما يسمعون من ذكريات الجيل السابق حول الحياة قبل الوحدة. وعندما يسمعون عن الخدمات الصحية والتعليم الأفضل يشعرون بالرغبة في العودة إلى تلك الحقبة.»

تنوع الأصوات في الجنوب

صورت المناقشات، بكثير من الحيوية، تنوع الرؤى بين الشباب في الجنوب. ففي عدن، رأى بعض الشباب قضية الجنوب وسيلة لعلاج المظالم، لا هدفاً في حد ذاته؛ وهو ما شرحه شاب من عدن بقوله: «لوهدهتهم بالحمى فسيقبلون بالصداع». وقالت شابة من عدن: «قضية الجنوب وسيلة لتحقيق غاية، وليست غاية في حد ذاتها. إنها وسيلة للتعامل مع كل القضايا الأخرى، ولذلك يسلط عليها الناس في الشوارع الضوء.» ويرى شباب الحضر أن المطالب بالانفصال لها حضور في المناطق النائية والريفية في الجنوب، بأكثر مما لها في المدن الكبرى. ولكن آخرين، خاصة في المكلا، رأوا أنه لا علاقة هناك بين الاحتجاجات في مناطقهم وتلك التي تجري في المدن الشمالية، ورأوا في المطالبات بدرجة أكبر من اللامركزية مجرد خطوة أولى نحو الهدف الحقيقي وهو الاستقلال.

على أن كل الجنوبيين يجمعون على أن محاولات التعامي عن قضية الجنوب، من قبل اليمنيين الشماليين والمجتمع الدولي، على حد سواء، إنما هي تشويش على مطالب الجنوبيين التي يجب التعامل معها. «تلك أكثر من مجرد مظالم اقتصادية وسياسية، فهي بالأحرى اختلافات اجتماعية - ثقافية، وتاريخية.» على حد قول ناشط بارز في الحراك الجنوبي. وقد عبر العديد من الجنوبيين عن استيائهم من أن رؤاهم وهمومهم لا تحظى باهتمام متساوٍ، سواء داخل اليمن أو على المستوى الدولي. وهم يرون أن هذا التجاهل من الشماليين ومن المجتمع الدولي يعزز الرؤى المتطرفة داخل الحراك الجنوبي.

الخلاصة: محركات التظاهر هي محركات النزاع

بدلاً من استغلال إمكانات هذا العدد الهائل من الشباب، تركت الفجوة الملحوظة بين الأجيال لتتناهى، مع المساحة الضئيلة للغاية المتاحة لصوت الشباب - رغم أنهم يشكلون غالبية السكان - ومحدودية الفرص أمامهم، إن إقصاء الشباب يساهم في انتشار العنف والتطرف^{١٦} ويلعب دوراً رئيسياً في إشعال فتيل نزاعات جديدة وتأجيج القائم منها.^{١٧}

الرد المعتاد على الجهود الرامية لإيجاد مشاركة أكبر للشباب يتمثل في القول بأن نصيبهم من القوة في المجتمع اليمني ضعيف نسبياً، وقدرتهم على التأثير على عمليات السلام أو إعاقتها تنقزم أمام ما للفاعلين من النخبة من قدرات. غير أن الحجة المساندة لمشاركة أوسع للشباب في العمليات السياسية وعملية التحول، ثلاثية الأبعاد. أولاً، وزيهم الديموجرافي في اليمن يجعلهم أغلبية في البلاد؛ وثانياً، الدور البارز الذي لعبه، ولا يزال، الشباب في حركة الاحتجاجات التي تعيد تشكيل السياسة في اليمن دور هائل؛ وأخيراً، استمرار إقصاء الشباب يبعث برسالة قوية وخطيرة حول محدوديات التغيير السلمي. فاستمرار الإقصاء لا يدفع الكثير من الشباب إلى الراديكالية فحسب، بل وبيعت برسالة قوية مؤداها أن الرجل الذي يحمل السلاح فقط هو الذي سيستمع صوته.

رؤى، وأطراف معنية، وقيادة

الانتقال والإصلاح

بالإضافة إلى مناقشة المظالم، عبر الشباب أيضاً عن قلقهم العميق تجاه خطط الانتقال الحالية. فرغم أنهم كانوا محرك الحركة الاحتجاجية المدنية في البلاد، ظل شباب اليمن مستبعبدين من مفاوضات النخبة في الحجرات الخلفية حول انتقال السلطة. وقد أكد الشباب على أهمية أن تشمل المفاوضات الجميع حتى تضمن مشروعية الانتقال في أعين اليمنيين وواقعية إطاره الزمني ومتطلباته. فالانتخابات في حد ذاتها لا يرى فيها الكثير من الشباب علامة على النجاح إن جاءت على استعجال، أو أجريت على نحو لا يبدو شرعياً ونزيهاً.

طرح الشباب الذين تم مناقشتهم رؤى حول الإصلاحات اللازمة لضمان السلام والأمن على المدى الطويل في البلاد. كذلك برزت أهمية الإنفاذ القوي لسيادة القانون بما يضمن العدل والمساواة في مشاورات كل المجموعات. كذلك أعطى الشباب والمحللون، على حد سواء، أولوية عاجلة للحاجة لمعالجة النزاع داخل الجيش، والذي أوقع البلاد رهينة له. ووصفوا الحالة بأنها نظام عسكري متشردم، وحرس جمهوري، وإساءة استخدام سلطة. واتفقوا على أن أولويات الإصلاح يجب أن تكفل اتخاذ خطوات لإصلاح الجيش وجهاز الأمن على المدى الطويل وضمان استقلالهما.

أولويات وجدول زمنية وعمليات

وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي حول الانتقال السياسي، والتي أيدها معظم الفاعلين الدوليين، سيتعين على الرئيس صالح أن يتنحى عن السلطة بعد ٣٠ يوماً من توقيع الاتفاق، وتجرى انتخابات رئاسية خلال ٦٠ يوماً، وفق الدستور^{١٨} بعد ذلك يقوم الرئيس المنتخب بتشكيل لجنة للإشراف على إعداد دستور جديد.

وقد أكد العديد من الشباب الذين تم استشارتهم على أهمية الانتخابات والإصلاح الدستوري. بوصفهما من الأطر الديمقراطية الضرورية لضمان عملية سياسية شرعية. وقد لفتت شابة من عدن إلى أن "الدستور الحالي يعتبر جزءاً من النظام، فأجزاء منه تم تغييرها وتعديلها لتناسب مصالح النظام". وذلك في إشارة إلى التغييرات التي أجريت في ظل حكم الرئيس صالح، فيما يتعلق بالعملية الانتخابية والترشح لمنصب الرئيس.

كذلك اتفقوا مع الأولوية التي أولتها المبادرة الخليجية لحل حالة المواجهة العسكرية الحالية، والتي شلت الاقتصاد اليمني، ودمرت حياة الناس وموارد أرزاقهم. فحسبما ذكرت مدونة بارزة من صنعاء: "لدينا الكثير والكثير من الأفكار والرؤى للمستقبل، ولكن طالما استمر العسكر في توجيه سلاحهم، كل إلى رأس الآخر في الشوارع، فستظل البلاد بأسرها مشلولة."

على أنهم أبدوا قلقاً من الجدول الزمني للانتقال، حيث رأوه قصيراً أكثر من اللازم. وذلك أن الدعوة إلى انتخابات مبكرة خلال ثلاثة أشهر، سوف تكون - في نظر الكثير من الشباب - في صالح القوى السياسية القائمة في البلاد، والتي يرون أن الكثير منها غير شرعي. وبالتالي فلن تفرز تلك الانتخابات حكومة انتقالية تمثيلية مستقرة. وكثير من الشباب يفضلون قيادة انتقالية مختارة بعناية، وممثلة لمختلف المصالح والمجتمعات في البلاد، بما في ذلك الشباب، والحوثيين، والفاعلين في الجنوب، على عملية انتخابات متعجلة، قد تأتي، لا محالة، بحكومة منتخبة من مرشحين لا يحظون بثقة الكثير من اليمنيين، ووفق قواعد يريدون أن تتغير.

ورغم الشعور بأن العملية الانتخابية حرج زواوية ضروري في التحول، فإنهم يرون أن الانتخابات في حد ذاتها ليست علامة على النجاح الديمقراطي، ويرى الشباب الذين تم استشارتهم أن الانتخابات يجب أن يسبقها عدد من العمليات الأساسية؛ حيث ذكروا الإصلاح الانتخابي، والتثقيف المدني حول الآليات الانتخابية بوصفهما من المتطلبات الأساسية، التي يجب أن تسبق أي انتخابات يمكن اعتبارها شرعية. هذا فضلاً عن أن أنظمة تسجيل الناخبين غير محدثة وكثير من الشباب ليسوا مسجلين في جداول الانتخاب. كذلك ناقش المشاركون أهمية رفع وعي المواطنين بالواجبات المدنية وبأهمية مؤسسات الدولة وقيمتها. وهو ما عبر عنه شاب من صنعاء بقوله: "يجب أن يعرف الناس أن الأمر ليس مجرد أن يعطيك امرؤ ١.٥٠٠ ريال ويقول لك اكتب اسمك في الجدول".

بالإضافة إلى الانتخابات الرئاسية المبكرة، هناك نقطة خلاف أخرى مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي، وتمثل في منح الرئيس صالح وأسرته الحصانة. وذلك أن العديد من الشباب الذين تم استشارتهم، يرون أن العدالة الانتقالية جزء غير قابل للتفاوض في عملية القطيعة مع الماضي، فمحاسبة النظام على نهب الموارد وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت ضد المتظاهرين العزل يجب أن يكون جزءاً من تلك العملية بوصفه "آلية ضرورية للتغيير السياسي الإيجابي" على حد قول شابة من صنعاء.

أخيراً، أبدى الشباب قلقهم من أن المبادرة الخليجية، بالنظر إلى الفاعلين الرئيسيين فيها والآلية التي وضعت من خلالها، تمثل استمرارية لنظام الأبواب المغلقة الذي كانت تنتهجه العمليات السياسية السابقة في البلاد. كذلك أبدوا رغبتهم في عملية انتقال أكثر شمولية وشفافية تشمل مجموعة أوسع من الأطراف المعنية، تتخطى الحزب الحاكم والمعارضة الرسمية، حيث يرى معظم الشباب الذين تم استشارتهم أن أيّاً من الطرفين غير ممثل للشعب ولا يعتبر قيادة سياسية شرعية في أعينهم.

وقد وصفت شابة من صنعاء العملية الانتقالية على نحو يعكس رؤية يتبناها بقوة قطاع واسع من حركة الاحتجاجات اليمنية، وذلك بقولها: "يجب أن تبدأ بتعديلات في الدستور تنشئ مجلساً مستقلاً للقضاء، وتدين القيادات الفاسدة، وتؤسس لجنة انتخابات مستقلة تشرف على إصلاح النظام الانتخابي، ولجنة تتولى مسؤولية تغيير الدستور. بعد أن يحدث ذلك فقط يمكن أن تجرى الانتخابات ويطبق الدستور على جميع أنحاء البلاد".

"الدولة المدنية هي دولة الحريات وحقوق الإنسان، التي يحميها المجتمع المدني ويرعاها ويحافظ عليها، والتي تلتزم فيها كل المؤسسات بحكم القانون الذي يُنفذه قضاء وجيش مستقلين."

متظاهر شاب مستقل من تعز

كان المطلب الشائع، الذي يسمعه المرء أينما ذهب في شوارع اليمن في ٢٠١١، هو إسقاط النظام واستبداله بدولة مدنية حديثة، وقد سألنا المشاركين من المحافظات الأربع عن الخصائص التي يرونها لدولة مدنية حديثة. وجاءت الإجابات مصورة لأركان الدولة اليمنية في المستقبل، والإصلاحات الرئيسية اللازمة لتحقيق تلك الرؤية.

سلط العديد من الشباب الضوء على العدل والمساواة بوصفهما أساسين ضروريين لدولة اليمن في المستقبل. وانطلاقاً من هذا الأساس جاءت سيادة القانون بوصفها أساساً لدولة المستقبل، وأداة ذكرها المشاركون كثيراً بوصفها وسيلة تضمن المساواة

رؤى

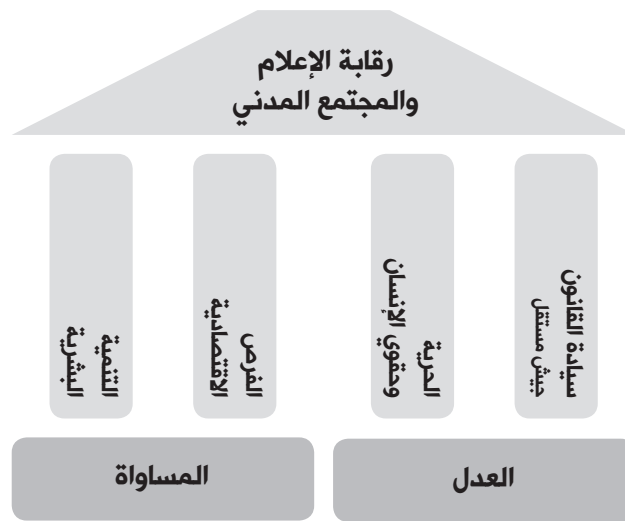
والعدل لكل المواطنين. فكثير من اليمنيين يرون أن مشكلة ضعف الحوكمة، والفساد، وتزايد انعدام الأمن في جميع أنحاء البلاد، يرجع، في جانب عظيم منه، إلى الافتقار لفرض القانون القائم على سيادة القانون المُجمَع عليها ديمقراطياً. وأكد مشاركون من صنعاء على أن "قوانين الدولة يجب أن تفرض كيفية إدارة الأمور"

حسبما رأى العديد من المشاركين، فإن سيادة القانون من شأنها كفالة استقلال القضاء، وتحقيق المساءلة، وإنفاذ القوانين المتعلقة بالفساد، وتحديد مدد محددة لتولي السلطة، وقد عبر عن تلك الرؤية بدقة شباب من صنعاء قال إن فشل النظام "إنما كان في ضمان استقلال آليات الأمن والقضاء، بما يكفل لي عندما أذهب إلى القاضي بدعوى ضد أحد الشيوخ، ألا أخشى التمييز ضدي لأن الشيخ لديه معارف نافذين."

ومن المبادئ الأخرى التي تردت كثيراً على ألسنة الشباب أن المساواة هي مفتاح التعايش والجهد المتبادل في عملية صنع القرار. فهم يرون أن المساواة يجب أن تترسخ في تشريعات واضحة ونزيهة، وأن الثروة يجب أن تتحرر من قبضة جماعات المصالح الضيقة، بما فيها الفصائل والعائلات. وقد أكد الجنوبيون على أهمية المساواة الاقتصادية وتوزيع الثروة، بينما مال الشماليون إلى مناقشة المساواة في الفرص بوصفها مبدأً مهماً.

وناقش الشباب كيف أن الدولة التي تعطي أولوية للتنمية البشرية يتعين عليها أن ترعى المساواة. على أساس من فكرة أن الدولة ومؤسساتها يجب أن تعمل لصالح الناس، وليس لصالح مجموعة معينة في المجتمع. وناقش المشاركون من كل المحافظات مسألة الاستثمار في تعليم المواطن بوصفه شرطاً ضرورياً لتحسين المشاركة السياسية والوعي المدني، على حد سواء، فضلاً عما له من أثر في تحسين تنافسية قوة العمل اليمنية ودفع التنمية الاقتصادية.

رؤى الدولة المدنية التي عبر عنها الشباب في مجموعات التركيز



الجيش والدولة

سلطت السياسة وقادة المجتمع الضوء على توضيح أدوار الجيش وقوى الأمن واستقلالهما، بوصف ذلك قضية ذات أولوية يجب التعامل معها من أجل ضمان السلام والأمن على المدى الطويل. فوفقاً لإحدى القيادات الدينية في صنعاء: "مؤسسة الجيش منقسمة لأنها ليست مؤسسة وطنية، بل مؤسسة عائلية تتبع قيادات ورموز واستبدادات عائلية ضيقة. هؤلاء يمثلون عائلة وعندما ينقسمون يقسمون المؤسسة العسكرية."

كذلك شخصوا الحالة بأنها تأثير مفرط للجيش في الدولة اليمنية الحديثة، ويرى الكثير من الشباب اليمني أن الإصلاح يجب أن يعيد تعريف - وينزع التسييس عن - دور القبائل والجيش داخل العمليات السياسية الرسمية. وقد أرجع أحد المتظاهرين من عدن انهيار النظام إلى "تأثير الجيش على صنع القرار لأن نظامنا مبني على الجيش، وهو ما يعني أن

الرئيس رجل عسكري، ونائب الرئيس رجل عسكري. «قد ينهار النظام» لو لم يعد الجيش منقسماً بل مستقلاً تحت قيادة الدولة التي تعمل من أجل الشعب لا ضده. حسب رأي مشارك من تعز.

ابتلى اليمن بأسئلة لا إجابة لها حول التحول السياسي، والإصلاح، والقيادة، في ضوء الأحداث التي شهدتها في (٢٠١١)، ويتوقع أن تظل تلك الأسئلة دون إجابة لفترة طويلة قادمة، في ظل عملية إعادة التفاوض حول التسوية السياسية في البلاد. المعضلة التي لا يريد أحد الحديث عنها في السياسة اليمنية، هي أنه رغم كثرة القادرين سياسياً على التأثير في اختيار المرشحين، هناك غياب ملحوظ لبدائل شرعية وواقعية للقيادة الحالية، تستطيع الاضطلاع بالمسؤولية وقيادة البلاد للخروج من أزمتها الحالية.

في هذا السياق، شجعنا المشاركين الشباب على مناقشة أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين في البلاد وقدرة كل منهم على إحداث التغيير. وهنا أبدى الشباب إحباطهم من الافتقار لقيادة ذات مصداقية سواء من بين النخب أو الفاعلين السياسيين الرسميين، ولكن رؤيتهم كانت أكثر إيجابية للقيادات المحلية، ورأوا أن النظام اللامركزي حل لأزمة القيادة اليمنية.

كذلك أبدى الشباب تفاعلاً بدور منظمات المجتمع المدني وقدرته على إحداث ودفع التغيير. فبينما رأوا في الأحزاب السياسية جماعات مصالح تخدم مصالحها، رأوا أن منظمات المجتمع المدني والفاعلين فيه يهدفون إلى الصالح العام، ويتسقون مع احتياجات ومطالب المجتمع اليمني.

«يقود سرب الطيور في السماء طائر، ولكن هذا الطائر يتغير أكثر من مرة.»
شابة من صنعاء

يتشكك الشباب كثيراً، على وجه العموم، في النخب السياسية الحالية وقدرتها على التقليل من حدة النزاع وإحداث التغيير اللازم لدفع السلام والأمن والتنمية. فكثيرون منهم يرون أن النخب السياسية هي التي تقف وراء الكثير من المشاكل في البلاد. وهو ما عبرت عنه شابة من تعز بقولها: «لا فرق بين النظام والفاعلين الآخرين من نخبه، بمن فيهم من ينحازون الآن للثورة. فعندما كان النظام يسرق الأموال وقفوا يتفرجون في صمت.»

لقد برز الافتقار إلى خيارات القيادة البديلة ذات المصداقية بوصفه مشكلة كبرى. عبرت عنها امرأة من تعز بقولها: «عندما صوت الناس في انتخابات ٢٠٠٦ كانوا يشعرون بأن من تعرفه أفضل ممن لا تعرفه، رغم إجماع الكل على أن الرئيس مسؤول عن الكثير من المشاكل، وأن إزاحته خطوة ضرورية للحد من الفساد.»

يرى الكثير من الشباب أن قصر نظر النخبة السياسية ساهم في الفساد، وفي انتهاج أسلوب فرق تسد، والافتقار إلى الاستثمار في التنمية البشرية. لذلك، لم يكن من المستغرب أن يذكروا «الرؤية» بوصفها صفة لا غنى عنها للقيادة الناجحة.

كذلك أولى الشباب في كل المحافظات أهمية كبيرة للقيادة الشرعية التمثيلية بوصفها صفة مهمة يجب أن يتمتع بها أي قائد أو مجموعة من القادة. ويجب أن تكون القيادة «من مختلف عناصر المجتمع، بمن فيهم الحراك والحوثيين»، حتى تضمن لنفسها الشرعية. فضلاً عن ذلك، هم يرون أن الشرعية يجب أن تأتي «من الشعب، ويجب أن يكون للقيادة قاعدة شعبية وشرعية» على حد قول شاب من المكلا.

أبدى المشاركون توجسهم من مسألة الكاريزما والتوريث، وشددوا على أهمية أن يكون شاغل هذا المنصب «مستحقاً له»، لا أن يرثه على أساس انتماء قبلي أو عائلي. فعلى حد قول شابة من صنعاء: «المشكلة في مجتمعنا أننا نصوت لمن نعرفهم بشكل شخصي والأقرب لنا، وليس للأصلح لشغل المنصب». وهو الشعور نفسه الذي يشعر به الشباب في المكلا، والذين قال واحد منهم: «نقودنا الشخصيات وليست الكفاءات.»

كذلك ذُكرت عملية الاختيار، كثيراً، بوصفها أهم جانب في القيادة القادمة: «كيفية اختيار القائد أهم من صفاته؛ إذ يجب أن يأتي بالانتخاب فقط. وبدلاً من مناقشة صفاته،

الأطراف السياسية المعنية: تحليل على المستوى الوطني

النخب، والشرعية، وأزمة القيادة في اليمن

يجب أن نناقش البرنامج السياسي الذي سيتبناه، وكذلك أهمية مأسسة إطار يضمن عدم الارتهاق لشخص آخر لعشرين سنة أخرى، على حد وصف شابة من صنعاء. هذه الرؤية تردت أصدائها في كل المناقشات، وهم يرون أن الانتخابات الديمقراطية و«صناديق الاقتراع» هي الوسيلة الشرعية الوحيدة التي يمكن ظهور قيادة من خلالها.

أخيراً، ذكر الشباب عدداً من الشخصيات القيادية التي يرون أنها يجب أن يتم تقديمها، حيث أبدوا شعوراً بأن وجود المثقفين ضروري لصياغة الرؤية، والقيادات الدينية بوصفها مهمة للبوصلة الأخلاقية، والتكنوقراط لدورهم الحاسم في ضمان كفاءة دوران عجلة الدولة؛ «لأن اليد الواحدة لا تصفق»، على حد تعبير امرأة من عدن، في إطار تبريرها للحاجة إلى طائفة واسعة من الأطراف المعنية لتتخذ القرارات معاً.

«لو تُرك اليمنيون لحالهم، فسيقدرّون على إدارة شؤونهم بأنفسهم.»

شابة من صنعاء

اللامركزية والاستقلال المحلي

يرى الكثير من الشباب أنه يجب أن تكون هناك حكومة مركزية قوية، وشرعية، وتمثيلية، تضطلع بمسؤولية قيادة عملية الإصلاح. ولكن، رغم التشكيك في دور النخب السياسية على المستوى الوطني، يرى من شملتهم الدراسة، أن المؤسسات الرسمية على المستوى المحلي تتمتع بدرجة من الشرعية.

وعند سؤالهم عن أفضل من يمكن أن يضطلع بمهمة التعامل مع التحديات التي تواجه البلاد، جاء رد الشباب، في كل الحالات، مؤكداً على أهمية الدور الذي تلعبه الإدارة على المستوى المحلي، من الأحياء والمجتمعات على المستوى الجزئي الدقيق، إلى المجالس المحلية والشخصيات ذات السلطة العرفية المحلية، في المساهمة في التغيير الإيجابي. كذلك ذكروا ما للقيادات الدينية المحلية من سلطان، ورأى بعض المشاركين أن هناك ضرورة لإشراكهم، في محاولات حل الجمود الحالي، وذلك رغم شعور المشاركين بأن الكثيرين منهم احتواهم النظام القديم عبر سنوات، غير أن شابة من عدن أبدت إحباطها من بعض القيادات الدينية، حيث قالت: «في بعض المساجد كان الخطباء يمتدحون صالح لسنوات، يجب مساءلة هؤلاء المشايخ، قبل أي أحد آخر، عما كانوا يدعّمون.» وقد أوردنا الرؤى المختلفة حول دور الدين والقيادات الدينية في العملية السياسية، بمزيد من التفصيل في إطار ١.

على أنه كان هناك شعور عام بين الشباب الذين تشاورنا معهم بأن التحرك على مستوى المحافظة يحظى بقاعدة شعبية أكبر من تلك التي يجدها صنع القرار على المستوى الوطني، فبينما يرون أن القيادات على المستوى الوطني، بما في ذلك الدولة، كانت وراء الأزمة الحالية، يشعر المشاركون بأن المجتمعات والقيادات المحلية، لو تركت لحالها، فهي مؤهلة للتعامل بفاعلية مع مكوماتها، فقد قال الشباب إنهم شعروا بتحسّن الأوضاع في تعز عندما انسحبت الدولة؛ كذلك قال شباب من عدن إنه «عندما كان هناك فراغ في السلطة أنشأنا مجلساً من شخصيات مؤثرة، ولو تركت له الفرصة، فسيستطيع إدارة شؤون البلاد بفاعلية.» كذلك كان الحوثيون في صعدة مثلاً آخر على قدرة المجتمع على تعزيز الأمن والاستقرار بدرجة أكبر عندما يترك لحاله، بدلاً من الدولة المركزية.

فضلاً عن ذلك، يُنظر إلى المجالس المحلية باعتبارها تمثيلية على نحو كافٍ لسكان مناطقها، وقادرة على التعبير بشكل أفضل عن المشاعر الشعبية، مقارنةً بالأنظمة الوطنية الأكثر بعداً، مثل الأحزاب السياسية الرئيسية، وقد عبر المشاركون عن المكلا عن أن حضرموت ليست ممثلة على نحو مناسب في اقتراحات المجلس الانتقالي التي طرحت في صنعاء، وهو شعور يشاركهم فيه شباب في محافظات أخرى.

على أن الرؤى اختلفت حول درجة الاستقلال المحلي المرجوة، وبرزت، أثناء المشاورات، بعض حالات الشكوى من الاستغلال أو الإهمال على المستوى المحلي، بيد أن فكرة زيادة اللامركزية بوصفها وسيلة لدفع المصالح المحلية وحمايتها لقيت تأييداً لا بأس به. وقد كان أشد مؤيديها من أبناء المحافظات الجنوبية، فكما أشار شاب من حضرموت: «في النظام الفدرالي، حيث كل منطقة مسؤولة عن القرارات المتعلقة بصالحها العام

ومنطقتها. سوف ترى تحسناً تلقائياً في الأمن، والصحة، والتوظيف، والتعليم، وتوزيع الثروة، ويتناغم مع هذا الاتجاه، مساءلة المسؤولين المحليين حول تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والأمن.

وتمثلت الملامح الأساسية للامركزية، وفق ما ذكره الشباب، في الانتخابات على المستوى المحلي، وعلى مستوى المحافظات، والوطني، وكذلك التشريعات الصارمة التي ترسخ الحقوق على المستوى المحلي وعلى مستوى المحافظات. وقد ذكر العديد من الجنوبيين، من غير المطالبين بالانفصال، الفدرالية بوصفها نظاماً يدفع المساواة بين الأقاليم المختلفة، ويشعر فيه المواطنون بأنهم شركاء في السلطة والثروة، دون هيمنة إقليم على آخر. غير أن التفسير الدقيق لما تنطوي عليه الفدرالية، أو كيف يمكن تطبيقها في اليمن، ظل مسألة يكتنفها التشوش، ومفتوحة على تأويلات مختلفة.

رأى مشاركون من المكلا المطالبة بالمزيد من اللامركزية على أنها مسألة غير قابلة للنقاش، لأنها وسيلة للحد من النزاع وضمان المزيد من السيطرة على الموارد، وسبباً لإحلال الأمن والنظام الإداري، وهو ما لا توفره الدولة المركزية الحالية، على أن البعض رأوا المركزية خطوة نحو الاستقلال عبر الاستفتاء.

إطار ١: الإسلام والديمقراطية: رؤى الشباب

يعتبر الدور الذي سيلعبه الدين في دولة اليمن في المستقبل من المسائل المثيرة لخلاف كبير، تعظم من حجمه المخاوف الدولية من وجود القاعدة في البلاد. ويعد حزب الإصلاح، وهو تحالف واسع للإسلاميين يضم عدداً من المذاهب، هو الأكبر والأكثر تنظيماً ضمن تحالف أحزاب اللقاء المشترك. وقد سيطر أعضاء حزب الإصلاح على ساحات التظاهر في العديد من أنحاء البلاد، على خلاف ما كان يأمل العديد من المتظاهرين المستقلين. وقد أثارت القلق حول مستقبل اليمن، على المستويين الوطني والدولي، تلك العناصر الأكثر سلفية في الحزب، واعتماده على الوجوه القبلية، مثل حميد الأحمر، واستمرار تفضيله للمفاوضات السرية والإقصائية.

يشعر بعض الشباب بأن الإسلام هو العنصر المشترك الوحيد القادر على توحيد اليمن المنقسم. ويرجع ذلك إلى البنية الاجتماعية - السياسية اللامركزية للقبائل، والتي كان الإسلام هو الذي يعدل ميزانها، تقليدياً. لذلك فهم يرون أن الإسلام يغذي روح الأخوة والمسؤولية المشتركة، وأنه عامل يساهم في تطوير المؤسسات الدينية بحيث تضطلع بأدوار إدارية وبالحفاظ على النظام العام.

أشار بعض الشباب إلى «الروح الدينية بين اليمنيين» والتي ستتطلب أن يكون لأي نظام سياسي في المستقبل إطار إسلامي. وفي الوقت نفسه، يؤكد الشباب في إصرار أنه لا تناقض بين الدين والدولة المدنية. فعلى حد قول شاب من عدن: «لقد أسس الرسول (صلى الله عليه وسلم)، نفسه دولة مدنية قائمة على العدل والمساواة.»

وكثيراً ما ذكروا النموذج التركي للحكم الإسلامي بوصفه مثلاً يحتذى به. وقد سارع بعض الشباب إلى التمييز بين أنواع مختلفة «للإسلام»: «هناك إسلام مسيس وهو أكثر دكتاتورية من النظام الحالي. ثم هناك الإسلام الأكثر تديناً أو روحانية والذي لا ينخرط في السياسة، ولكنه يلعب دوراً أكثر اعتدالاً وإيجابية، وكان داعماً للشباب.»

وينتقد الشباب بشدة رجال الدين ذوي التأثير في البلاد، والذين يرون أنهم دعموا النظام لفترة طويلة. فعلى حد قول شاب من عدن: «بعض رجال الدين حرّموا الاحتجاجات، وعندما خرج الناس مطالبين بالحرية بدأ هؤلاء المشايخ يتحدثون عن سوء الخلق. هذا ظلم. لا أريد إسلاماً يتهم الناس بالخيانة لمجرد استخدام حريتهم في الاختلاف. هذا النوع من الإسلام ينزع عني حريتي ويساهم في الظلم في المجتمع.»

رغم أن المطالبة باستقلال محلي أكبر كانت على أوضح ما يكون لدى الجنوبيين، فقد رأى الشباب من المدن الأربع أن الحاكم القوي في المركز ليس هو النموذج الأفضل لليمن بنائه المتنوعة ولا مركزيته الاجتماعية - السياسية طوال تاريخه. وهو ما أوضحه شباب من صنعاء بقوله: «لا يستطيع، ولا يجب، أن يمسك شخص واحد بالسيطرة على البلاد بأسرها. فالناس تستطيع السيطرة على الوضع، في مستوياته الجزئية الأولية من خلال الأحياء.» وفي الوقت نفسه، أبدى الشباب قلقهم من الانقسام، وناقشوا أهمية التوصل إلى نظام يمنح سلطات أوسع لبنى السلطة المحلية مع حفاظه على مستوى من القيادة المركزية.

الأحزاب السياسية

رؤية الشباب للأحزاب السياسية

لا يُنظر إلى الأحزاب السياسية على أنها ممثلة لمصالح المجتمع، بل على أنها جماعات تخدم مصالحها، وتناهى عن مطالب الشارع اليمني. يتهمها البعض بأنها تلعب دوراً ديماجوجياً، بتأجيلها لعدم الاستقرار وعملها على إطالة أمد الاحتجاجات حتى تُعظم من تأثيرها.

يرى الشباب الذين جرى التشاور معهم، أن نظام الأحزاب السياسية الحالي، والذي يجسده المؤتمر الشعبي العام، وتحالف المعارضة "أحزاب اللقاء المشترك"، يُستخدم لإضفاء المشروعية على حكم النظام والحفاظ عليه. "الأحزاب السياسية أصبحت الآن ضمن الدائرة الداخلية الضيقة"، على حد قول شباب من صنعاء. ويرى الشباب أن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، كلاهما "منعزل عن الواقع"، و"فاسد"، و"غير ممثل للشعب"، و"إقصائي"، ويفضل المساومة على شؤون الوطن خلف أبواب مغلقة على آليات المشاركة السياسية التي تشمل الجميع.

وبالإجمال، يشعر الشباب بأن النظام قد عمد إلى إضعاف الأحزاب السياسية، سواء من خلال الاحتواء أو عبر السياسات الرامية إلى إحداث انقسام داخل صفوف المعارضة. وهو ما يشعرون به بشدة في المكلا، مع الحراك الجنوبي؛ حيث قال شباب من المكلا: "بيننا أملاً على الحراك عندما ظهر كحركة شعبية، ولكن النظام نجح في إحداث انقسام وخلق تيارات عديدة داخله، فأصبحنا الآن في حيرة من تلك المطالب المختلفة".

أحد المشاركين من تعز يرى أن "على الوراق، تبدو الأفكار رائعة، ولكن على أرض الواقع، يهمل كل منهم الآخر ويحاربه"؛ بينما يعتقد مشارك آخر أن الأفكار نفسها غير مجدية:

"مشكلة الأحزاب السياسية، في كل العالم العربي، بما في ذلك اليمن، مشكلة أيديولوجية، وعدم قدرتها على الانفتاح على أفكار أخرى. فاليساريون يتبنون رؤى قومية عفى عليها الزمن، واليمينيون يستغلون النزاع بين الشرق والغرب، وبالتالي ابتعدت الأيديولوجيات عن الاهتمام باحتياجات الناس وأصبحت مشوشة. يتعين على الأحزاب أن تناهى بنفسها عن الوعظ ومحاولات الاستقطاب، وتوجه إلى خلق ورعاية القيادات الثقافية والفكرية التي تحمل رؤى أكثر ودعاية صاحبة أقل."

خلال كل المناقشات، برز شعور قوي بالاستياء من دوجماتية الأحزاب السياسية الحالية في اليمن، في شمال البلاد وجنوبها على حد سواء. "ينتخبونك رئيساً للحزب إذا وافقت على الوضع القائم، وإلا فسوف ينحونك جانباً. عندما تخطت توكل كرمان^{١٩} الحدود التي رسمها لها حزب الإصلاح اتهمها أعضاؤه بأنها جزء من النظام."

وقد أشار شباب من عدن إلى تهميش الشباب داخل الأحزاب السياسية، بوصفه علامة على عدم قدرتها على إحداث التغيير: "لم تتغير زعامة حزب الإصلاح منذ ١٩٩٠. فكيف لحزب سياسي، إذن، أن يدفع قيادة الشباب وهو لم يغير قيادته لأكثر من ٢٠ سنة؟" الشعور نفسه أعرب عنه مشاركون من صنعاء والمكلا. في كثير من الأحزاب السياسية لا يخول الشباب أي دور في صنع القرار، وعادةً ما ينظرون إلى الأجنحة الشبابية في الأحزاب على أنها أداة حشد أثناء الانتخابات. وهو ما عبر عنه متظاهراً مستقلاً من عدن بقوله: "لقد احتواوا الشباب، والآن يركبون موجة الحركة الاحتجاجية." وعبر آخرون عن مشاعر مشابهة تجاه الأحزاب السياسية، فرأوها "منعزلة"، ولها "أجندات قديمة"، و"غير متسقة مع الواقع على الأرض."

١٩ توكل كرمان ناشطة حقوق إنسان بارزة وشخصية مؤثرة في حركة الاحتجاجات اليمنية. هي عضوة في حزب الإصلاح، ضمن العناصر الأكثر اعتدالاً في الحزب. في تشرين الأول ٢٠١١ حصلت على جائزة نوبل للسلام لمشاركتها السلمية في المطالبة بحقوق المرأة وبناء السلام باليمن.

إطار ٢: دور الأحزاب السياسية في حركة الاحتجاجات

كان دور الأحزاب السياسية في حركة الاحتجاجات من أكثر الموضوعات حساسيةً في وقت إجراء الدراسة. وذكر المشاركون أن حزب الإصلاح، على وجه الخصوص، يسعى لاحتواء حركة الاحتجاجات وقيادتها، مستخدماً الاعتداء والقوة في كثير من الأحيان. وعن ذلك تقول متظاهرة من ساحة التغيير بصنعاء: «أنا أعيش في الساحات، وتستطيع أن ترى فيها بوضوح كيف تتصرف لجان الأمن التابعة للإصلاح. يخوفون الناس ويرهبونهم، وبعض أساليبهم اقدر من تلك التي يتبعها النظام.» وتضيف شابة أخرى من صنعاء: «شباب الإصلاح يستخدمهم نظامهم وهو نظام قائم على السمع والطاعة دون سؤال. ترى أثر ذلك جلياً في الميدان.»

وعلى الجانب الآخر، يرى الشباب المنتمين للإصلاح أن الحزب هو الذي أشعل الثورة، وإن أعضاءه كفلوا استمرار قوة الحركة، وتنظيمها وحمايتها. شعور مشابه نجده لدى شباب آخرين من المنتمين إلى الحراك الجنوبي، وهو ما عبر عنه شباب من عدن، مشيراً إلى الاحتجاجات التي اندلعت في الجنوب في ٢٠٠٧، بقوله: «الحراك بدأ الاحتجاج في ٢٠٠٧ وكانت مصر وتونس ما زالتا في شبكات عميق.»

على أن المشاركين أوضحوا أن هيمنة أحزاب سياسية مثل الحراك الجنوبي والإصلاح على بعض المظاهرات دفع آخرين إلى الإجماع عن التظاهر. تلك المخاوف الشائعة من حزب الإصلاح ترجع إلى ارتباطه بجميع الأحرار، الذي يرون أنه جزء من النخبة الحاكمة، فضلاً عن التخوف من العناصر المتطرفة داخل الإصلاح. وقد أوضحت شابة من المكلا أنها ترى أن ظهور الإصلاح في الجنوب كان ردةً لقضية حقوق المرأة هناك: «كنا مجتمعاً مدنياً يتمتع بالكثير من الحريات. أمهاتنا كن تذهبن إلى المدارس. ثم بدأ الإصلاح والمسائل الدينية تدخل في الشؤون الاجتماعية في الجنوب، فتغيرت الأمور.» ولكن، يشعر آخرون، بأنه رغم وجود عناصر محافظة في حزب الإصلاح إلا أنه «يجب ألا تكون هناك مشكلة إذا وصل الإصلاح إلى السلطة، شريطة أن يحدث ذلك من خلال صناديق الاقتراع.»

«خرجت إلى الشارع لأهدم وأبني. لا أن أهدم ثم أقف بلا حراك.»

ناشط مجتمع مدني من عدن

المجتمع المدني

انتعاش المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم العربي نتيجة الربيع العربي، يُستشعر بقوة. على وجه الخصوص، في حركة الاحتجاجات اليمنية التي طال أمدها. وقد اعترف المشاركون بفضل منظمات المجتمع المدني في الدفع نحو التغيير، ورأوا أنها ستكون أطرافاً فاعلة رئيسية في أي عملية إصلاح في المستقبل. وهو ما عبر عنه شباب من المكلا بقوله: «يجب أن نشكر منظمات المجتمع المدني لأننا لم نكن لنستطيع، بدونهم، أن نحشد الشباب على هذا النحو. لقد كان لها تأثير قوي على مشاركة الشباب وأثبتت لليمنيين أن منظمات المجتمع المدني هي أساس الدولة المدنية.»

دُكر دور الإعلام، أيضاً، بوصفه أداةً مهمة في بناء السلام على المدى الطويل، سواء من حيث تثقيف المواطنين ورفع الوعي، أو بشكل أعم، في مراقبة الدولة ومساءلتها. وأوضحت متظاهرة من صنعاء أنها ترى أن «الأعلام مسؤول عن التأثير على القرارات، ويجب استخدامه كأداة تعبئة من أجل التغيير الإيجابي.» ويجب أن يسير ذلك جنباً إلى جنب مع المشاركة المدنية في التعليم، بحيث يتجذر التعايش المدني واحترام آراء الآخرين ويتعزز بسيادة القانون.

ويرى كثير من المشاركين أن الحرية وحقوق الإنسان ضروريان للحفاظ على علاقة صحية بين الدولة والمجتمع. كذلك أكد الشباب على أهمية دور الإعلام الحر ومنظمات المجتمع المدني في تغذية تلك القيم وحمايتها. وذلك أن «منظمات المجتمع المدني هي الأداة الرئيسية في ضمان أداء الدولة لوظائفها بشكل فعال، فضلاً عما يتمتع به من قوة ومن احترام لإرادة الناس.» على حد تعبير شباب من صنعاء.

يستند كل ذلك إلى مفهوم التمكين، والذي رأى المشاركون أنه خطوة ضرورية لتنشيط التمييز والفساد، وهو يعني تمكين الناس وصناع القرار من خلال انتخابات حرة ونزيهة تضمن بقاء السلطة في يد الناس وليس في يد مجموعة منتقاة من النخب العسكرية والقبلية. وهو ما أجملته امرأة من تعز بقولها: «نحتاج إلى الاستمرار في المراقبة، والاحتجاج، واستخدام القوانين، والاعتصامات واستخدام الإعلام لمناصرة التغيير المستمر.»

القبائل

«القبيلة نظام دعم أساسي وجوهري، ومع ذلك فأنا أدمع الثورة قلباً وقالباً.»

شابة من عدن

من المقولات الشائعة عن اليمن أن أقوى مؤسستين فيها هما الجيش والقبائل. وعلى الرغم من وجود اتفاق بين الشباب على أن الجيش يجب أن يكون موحداً تحت قيادة الدولة، وأن يخدم مصالح الشعب وليس مصالح أفراد معينين، إلا أن الإجماع أقل حول دور القبائل وتأثيرها. معظم الخلاف منشؤه اختلاف المناطق. ففي الجنوب أشار البعض إلى ضعف تأثير القبائل نظراً لغلبة السكان الحضريين في المدن الكبرى، وكذلك ميراث الاستعمار البريطاني وماركسية جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً. وفي المقابل، نجد تأثير القبائل مُستشعراً بقوة أكبر في صنعاء وفي الشمال.

ولكن، بغض النظر عن التنوعات المناطقية - على مستوى المحافظات -، تظل القبيلة أكبر قوة اجتماعية منتشرة ومؤثرة في اليمن، وعادةً ما يفاخر اليمنيون بميراثهم القبلي. وحتى من انتقدوا التأثير القبلي على النظام السياسي، حرصوا دائماً على أن يبدعوا حديثهم بالإشارة إلى الدلالة الثقافية والتاريخية للقبائل في المجتمع اليمني. لذلك قال شاب من عدن: «لا أعتقد أننا يجب أن ننادي بإلغاء القبائل، لأنها مكون من مجتمعنا بعاداتها وتقاليدها وأخلاقياتها التي يمكن ممارستها في ظل الدولة المدنية.»

ورغم أن ٢٠ - ٣٥ بالمائة من اليمنيين فقط يعتبرون القبيلة هي وحدة الهوية الأولية بالنسبة لهم، تظل القبيلة هي عراب السلطة الرئيسي، إلى جانب أن كل الأحزاب السياسية تعتمد على دعم بعض القبائل حتى تنجح. فضلاً عن ذلك، تقف القبائل دائماً في وجه ادعاء الدولة احتكار الاستخدام المشروع للعنف، حتى في وقت السلم، كما أن ما تحت أيديها من أسلحة صغيرة أكبر مما لدى الحكومة بكثير.^{٢٠} وقد لعبت الميليشيات القبيلة دوراً مهماً في الحرب ضد الحوثيين، كما تُمثل حالياً قاعدة سلطة آل الأحمر وقوتهم المقاتلة.

قبيلة الرئيس صالح، قبيلة سنحان من قبائل حاشد، والتي تُمثل تجمع أصغر، ولكنه أكثر تماسكاً، من قبائل بكيل، ولحاشد وبكيل تأثير غير متناسب على مستوى النخبة، وعلى المستويات الأدنى في التراتب القبلي، كما أن لأبناء التجمعيين نفاذ غير متناسب للوظائف في الجيش وجهاز الأمن.^{٢١} وقد نجم ذلك عن جهود ملموسة لنظام الرئيس صالح لإدخال القبائل تحت مظلة السياسة من خلال احتواء شيوخها.^{٢٢}

«النظام الذي نريد إزاحته، نظام قائم على الفساد والقبيلية والعسكر.»

شاب من صنعاء

على أن الاستمالة الرعائية تربط زعماء القبائل بالدولة، فتقرب الشيوخ من صنعاء وتبعدهم عن القبائل، كما أنها تفتت بنى السلطة التقليدية وتضعف شرعية من تم احتواؤه من شيوخ قبائل، في أعين قومهم. وقد شرحت شابة من صنعاء هذا الوضع بقولها: «الكثير من القبائل ترغب في البقاء بعيداً عن السياسة والعمليات السياسية المرتبطة بالدولة، فبمجرد أن يتحول شيخ القبيلة إلى ممثل مسؤول عن التنسيق مع الدولة يتعين عليه أن يحرق ورقته القبيلية.»

يفيد هذا الانتقاد بأن دور شيوخ القبائل كمتحدثين باسم قبائلهم مع الدولة دور خلافي. فقد لوثت الاستمالة الرعائية سمعة بعض شيوخ القبائل الذين كان قومهم يرون فيهم في السابق «العدل» و«الشرعية». هذا فضلاً عن أن «القبيلية» لا تعني الأمر نفسه عند الجميع. كما أن الدور الذي ينبغي أن تلعبه القبائل في العملية السياسية لا يزال محل خلاف عميق.

ففي السابق كان زعماء وشيوخ القبائل هم الممثلين للأفراد ولمناطقهم أمام الدولة، بعكس الآن. بعد أن احتواهم النظام بالاستمالة الرعائية، حيث صاروا أو تحولوا إلى ممثلين للنظام في مناطقهم وقامعين للمواطنين.

Miller, D B, 'Demand, Stockpiles and Social Controls: Small Arms in Yemen', *Small Arms Survey*, Occasional Paper no. 9, May 2003, p 28

Phillips, S, 'Yemen and the Politics of Permanent Crisis', The International Institute for Strategic Studies, (Routledge 2011), p 51

٢٢ يتلقى العديد من شيوخ القبائل دعماً مالياً مباشراً على شكل مقررات شهرية من خلال إدارة الشؤون القبيلية، وهي مؤسسة مغلقة تتبع رسمياً وزارة الإدارة المحلية، تقوم بتوزيع الأموال والعطايا على زعماء القبائل المهمة سياسياً للنظام.

ففي الجنوب، بما في ذلك تعز، يبدي الشباب الذين تم محاورتهم رؤية أكثر عدائيةً لدور القبائل. فكثير من الجنوبيين يرون أن النظام الحالي تهيمن عليه بشدة السياسات القبلية. وهو ما أوضحه شاب من عدن بقوله: "عندما استولى صالح على السلطة دعا إليه بعض الشيوخ والقبائل وعزز من أوضاعهم، فنالوا حظهم من الثروة والمناصب." لذلك يرغب الكثير من الشباب في عدن والمناطق المحيطة في "إعادة إحلال النظام المدني" القائم على أفكار ما قبل توحيد اليمن، أي "قبل أن تأتي القبائل وتستولي على الجنوب".

على أن فريقاً آخر كان أكثر إيجابيةً في رؤيته لدور القبائل، طالما ظلت بعيدة عن النظام السياسي الرسمي. فقد أشارت قيادات مجتمعية رئيسية في المكلا إلى الدور الاجتماعي والثقافي الإيجابي الذي تلعبه القبائل، وكيف أن انفصالهم عن العملية السياسية الرسمية في حضرموت يمكن أن يتخذ نموذجاً ناجحاً تحتذي به بقية مناطق البلاد. وأشار فريق ثالث، من جميع أنحاء البلاد إلى أهمية التمييز بين القبائل بوصفها كيانات اجتماعية وثقافية، والقبائل بوصفها قوة سياسية.

أشار العديد من المشاركين إلى مشاركة بعض القبائل في الحركة الاحتجاجية، مع ما كان لعدم حملهم السلاح من رمزية لها دلالتها في ضوء مُثُل "الدولة المدنية"، بوصف ذلك فرصة مهمة للتوفيق بين اليمن الحديث واليمن التقليدي. وهو ما علق عليه شابة من صنعاء بقولها: "أعظم شيء أن بعض القبائل في الميدان اقتنعت بفكرة الاحتجاج السلمي غير المسلح، وهو ما أجد فيه إشارات على اقتناع اليمنيين رويداً رويداً بفكرة الدولة المدنية الحديثة واستيعابهم لها".

على أن آخرين تساءلوا عما إذا كانت تلك بادرة رمزية لن تدوم طويلاً. فقد تساءل شاب: "لو نجحت التظاهرات، فهل تعتقدون أن القبائل سوف تسلم سلاحها؟ ففي الدولة المدنية لا ينبغي أن يكون السلاح متداولاً في المجتمع. فالعنف، في نهاية المطاف، يتناقض مع روح الدولة المدنية الحديثة، ويجب أن نرفض حمل الناس للسلاح. فكل من يحمل السلاح، أياً كان، ينتمي لثقافة ومبادئ الإقصاء وإخراس الآخر، ولكن علينا أن ندعم حقوق وحرريات كل فرد بكل ما لهذه الكلمات من معنى".

ولكن، رغم عدم وجود إجابة واضحة للسؤال المتعلق بدور القبائل في الدولة المدنية، فإن النقاش الصريح الذي يجري في جميع أنحاء البلاد حول مختلف القوى الاجتماعية هذه، إنما هو خطوة أولى ضرورية في عملية التحول.

الأطراف الدولية: فاعلون في السلام أم في النزاع؟

هناك إجماع واسع في اليمن على أن للمجتمع الدولي دور ضروري وبنّاء يجب أن يلعبه في حل المأزق السياسي الحالي. وقد رأى المشاركون أن هناك دور مهم تستطيع الأطراف الدولية الفاعلة أن تلعبه في الضغط على النخب السياسية من أجل الدفع في اتجاه التحول وتحاشي المزيد من إراقة الدماء. وعندما تطرق النقاش إلى الاستقرار على المدى الطويل، رأوا في المجتمع الدولي أيضاً فاعلاً رئيسياً.

أتاحت الوسائط الاجتماعية والإنترنت نفاذاً غير مسبوق إلى لقطات الفيديو، والبيانات، والصور المتعلقة بالثورات التي اجتاحت العالم العربي في (٢٠١١). كانت الأحداث تبت وقت حدوثها على العالم أجمع، وكذلك كانت ردود أفعال المجتمع الدولي، والذي أصبح له، بالتالي، تأثير قوي على تحركات النظام والمتظاهرين على حد سواء. وكان الشباب اليمني يشاهد ردود الأفعال الدولية على الأحداث في اليمن، كما كان يُدرك المواقف والتحركات السابقة. واجتمع إلى هذا الوعي خيبة أمل عميقة. فكثير ممن أجريت معهم مقابلات يرون أن سياسات المجتمع الدولي تميل دائماً إلى التدابير قصيرة الأجل لتحقيق الاستقرار، والتي عادةً ما تأتي على حساب الأمن على المدى الطويل. ولفتوا الانتباه إلى اختلاف مقاربات المجتمع الدولي تجاه الاحتجاجات في كل من ليبيا، وسوريا، واليمن، داعين إلى زيادة الضغط على النظام اليمني، بما في ذلك فرض عقوبات ذكية.

”النظام يستخدم وهم حقوق الإنسان والإرهاب باسمنا ضد شعبه لابتزاز المجتمع الدولي ليحصل منه على التمويل والدعم.“
شابة من صنعاء

أولويات في غير محلها
وفرص ضائعة

ظهر انفصال واضح بين أولويات المجتمع الدولي وتلك التي اهتم بها الشباب حول مستوى التهديد الذي تمثله القاعدة، وذلك أن صنّاع السياسة الدوليين لا يزالون يعطون الأولوية في اليمن للمخاوف المشروعة من الإرهاب ووجود تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. بيد أن الشباب عبروا، خلال المناقشات، عن شعورهم بأن هذا التهديد قد قوض الدعم الدولي للاحتجاجات.^{٢٣}

فقد قال شاب من صنعاء إن "الدولة تستخدم الإرهاب" وسيلة لابتزاز التمويل والدعم من الخارج. ويشعر الشعب بأن هذا التأطير يفسر النقص الملحوظ للدعم الخارجي لحركة الاحتجاجات في اليمن. وهو ما عبر عنه شاب من عدن قائلاً: "لا ينظر إلينا [المجتمع الدولي] بعين إيجابية بسبب الانطباعات السيئة التي تولدت لديه تجاه اليمن. ووصف الرئيس صالح لبلدنا بأنه قبيلة موقوتة بسبب الضغوط والنزاعات الداخلية." وهو ما عبر عنه مشاركون آخرون أيضاً. من بينهم شابة من المكلا. بقولها: "الأطراف الدولية لا ترى في اليمن ثورة. بل ترى القاعدة والإرهاب فقط."

هذا فضلاً عن أن الرؤى الدولية والأفكار المقولبة الشائعة عن اليمن أضرت بالشباب في حياتهم اليومية. وفي ذلك تسوق شابة من حضرموت تجربتها الشخصية:

"عندما كنت صغيرة كان الكثير من السائحين يأتون. وكنا نرحب بهم وملتقط الصور معهم. كنت أقول لهم welcome, welcome (مرحباً، مرحباً). فقد كانت تلك الكلمة الوحيدة التي أعرفها في الإنجليزية. أما الآن. فلو رأيت سائحاً وجدت بصحبته. في العادة. حراساً مسلحين. وعندما توجهت لسائح خاف أن أكون سأهم بقتله في الجبال. وهو ما جعلني أفكر كيف يروننا؟ نحن شعب مسالم. ولكنهم مع ذلك يتهموننا بالتطرف."

وبعيداً عن استخدام خطر الإرهاب. يرى من أجريت معهم المقابلات أن الرئيس صالح بارع في التلاعب بالمصطلحات التي تجذب اهتمام المانحين. فقد أشارت شابة من تعز إلى أنها ترى أن "النظام يستخدم قضية المرأة والطفل لابتزاز الغرب حتى يملأ جيوبه. فنحن نعرف أن هناك أموالاً أمريكية مخصصة لتعليم الفتيات في المناطق الريفية. فهل شكلت لجان لمراقبة كيفية التنفيذ وأين ذهبت الأموال؟" وأشارت امرأة من صنعاء إلى أمر مشابه. بقولها: "الدولة استخدمت قضية حقوق الإنسان والحريات كذريعة وهمية للحصول على تمويل من الخارج."

رغم أن المشاركين يشعرون بأن طول أمد الاحتجاجات. والتي أصبحت الأطول أمداً في العالم العربي. أتاح للمجتمع الدولي فهماً أفضل لمظالمهم. فقد عبر الشباب عن إحباطهم من إظهار المظاهرات على أنها "أزمة سياسية". فكما قال شاب من تعز: "هل يعترفون أمام أنفسهم بأن ما يحدث بالفعل هو تغيير هائل؟"

ويرى المشاركون من تعز أن تركيز المجتمع الدولي على صنعاء يعني أنه غير مطلع على حقيقة ما يحدث على الأرض. وهو ما عبر عنه مشارك من عدن أيضاً. بقوله: "عندما انفجرت سيارة مفخخة في عدن منذ بضعة أيام [كانت هناك سلسلة من السيارات المفخخة التي انفجرت في تموز ٢٠١١]. كان الإعلاميون الدوليون يتصلون بالإعلاميين في صنعاء لسؤالهم عن رأيهم. هل سألوا صحفيين من عدن عما يحدث هناك على الأقل."

"لو علق جارك ستائر جديدة في بيته. لن تلبث زوجتك أن تطالب بستائر جديدة لبيتك."

شاب من صنعاء

النظرة إلى المملكة العربية السعودية

كانت المملكة العربية السعودية. التي تمتد حدودها مع اليمن وتتشعب لمسافات طويلة. لاعباً رئيسياً في البلاد طوال تاريخها. وقد أبدى جل من تم التحاور معهم من الشباب. درجة من عدم الثقة في نوايا المملكة العربية السعودية تجاه اليمن. ويشعر المشاركون بأن المملكة العربية السعودية تخشى من نجاح الثورة في اليمن حتى لا تنتشر وتلهم احتجاجات مشابهة في المملكة نفسها. وذلك بينما رأى آخرون أنها تخشى "صومالاً آخر" على حدودها الجنوبية. ولذلك تجعل من الحفاظ على استقرار اليمن همها الأول.

وقد أدى تنافس الأجندات داخل المملكة نفسها إلى انتهاجها سياسات مختلفة. بل ومتضاربة في بعض الأحيان. تجاه اليمن.^{٢٤} ورغم قلة ما يظهر عن خلفيات تلك السياسة. وتناقضها في كثير من الأحيان. فالمعروف عنها أنها. فيما يتعلق باليمن. تقوم على وعي

^{٢٤} تحتفظ المملكة العربية السعودية بشبكة استمالة رعائية واسعة في اليمن، وتؤثر ديناميات توارث عرش في العائلة المالكة السعودية على حسابات العديد من الفاعلين السياسيين غير الرسميين في اليمن. لمزيد من المعلومات حول السياسة السعودية تجاه اليمن انظر Hill, G and Nonneman, G, 'Yemen, Saudi Arabia and the Gulf States: Elite Politics, Street Protests and Regional Diplomacy,' Chatham House, May 2011

شديد بقوة الشبكات غير الرسمية في اليمن. ولذلك، فبينما ركزت الحكومات الغربية والمنظمات الدولية على تحسين قدرة الدولة الرسمية، في إطار تعاملها مع التهديدات الأمنية، فضلت المملكة العربية السعودية العمل من خلال الشبكات غير الرسمية.

ويشعر الكثير من الشباب أن المملكة، بعملها من خلال تلك الصلات غير الرسمية، إنما تعزز وتشجع النظام السياسي الذي أسهم في بقاء اليمن سياسياً واقتصادياً. وهو ما عبر عنه شاب من عدن بقوله إن المملكة "تستخدم مواردها المالية لدعم المهزلة التي يعيشها اليمن الآن"، وذلك، على حد قوله، بما تدفعه من أموال لعدد من أفراد النخبة المتنافسين، للحفاظ على مواردهم لها، وهو "ما يؤدي إلى إخماد أي حركات تقدمية يمكن أن تظهر في اليمن".

كذلك عبر بعض الشباب عن قلقهم مما يشاع عن تقديم المملكة العربية السعودية الدعم المالي للسلفيين في جميع أنحاء البلاد، والذي يساهم في التوترات الطائفية والتطرف الديني.

"أعتقد أنهم يبحثون عن بديل سهل."

شاب من صنعاء

النظرة إلى الولايات المتحدة

تعتبر الولايات المتحدة المانح الغربي الأكثر تأثيراً في اليمن، فضلاً عن أن ما قدمته من شرعية سياسية لنظام صالح في أعقاب هجمات ١١ أيلول كان عاملاً حاسماً في بقاء النظام على قيد الحياة. فمع تزايد استشعار الغرب لخطر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، تزايد دور الولايات المتحدة في اليمن. وقد أشار الشباب من كل المدن إلى ما للولايات المتحدة من نفوذ في اليمن، بل وصف شباب من صنعاء الوضع، في شيء من المبالغة، بقوله: "السفير الأمريكي هو الذي يحكم البلاد الآن".

لذلك، لم يكن من المستغرب أن يشعر الشباب بأن الخوف من الإرهاب هو الذي يملئ سياسة الولايات المتحدة تجاه اليمن، ويفسر ترددها في احتضان حركة الاحتجاجات. فكما قال شاب من صنعاء: "استغل النظام مسألة الإرهاب على أحسن ما يكون، والولايات المتحدة تشعر بأنها تعرف النظام جيداً وأنه يرعى مصالحها، وبالتالي تستمر في توفير الدعم المالي والسياسي له".

ويرى كثير من الشباب أن هناك ارتباط وثيق بين السياستين الأمريكية والسعودية؛ حيث يرى البعض أن الولايات المتحدة تسير على خطى المملكة في ردود أفعالها تجاه اليمن: "مصالح الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية، وهذا هو الذي يبقى على صمت الولايات المتحدة"، على حد قول شاب من تعز.

"دور الاتحاد الأوروبي مهم، لأنه يضم شعوباً تؤمن بالديمقراطية والحقوق المدنية."

محامي شاب من عدن

النظرة إلى الاتحاد الأوروبي

أبدى الشباب الذين تم استشارتهم شعوراً عاماً بأن الاتحاد الأوروبي يبدي المزيد من التأييد للشباب وللحركة الاحتجاجية بوجه عام، غير أن بعض الشباب يشعرون بأن دور الاتحاد محدود ولا يمكن الاعتماد عليه، وكثيراً ما يخدم الأولويات الأمريكية، وهو ما صورته شاب من صنعاء بقوله: "لا يهم ما يعتقده الاتحاد الأوروبي، لأنه غير فاعل. هو غير مهم ولا يمكن الاعتماد عليه". ويضيف محام شاب من عدن: "لو أراد الاتحاد الأوروبي بالفعل أن يطبق المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان فعلى الفاعلين الدوليين أن يحاكموا النظام لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها ضد شعبه".

انتقد الشباب الذين تم التحاور معهم من خارج صنعاء، وخاصةً أبناء الجنوب، مركزية صنعاء في رؤى المجتمع الدولي وسياساته بوجه عام، خاصةً الاتحاد الأوروبي. "ليس لدينا في عدن إمكانية الاتصال مع بعثة الاتحاد الأوروبي أو مع السفارات، ولكننا سمعنا أن اتصالات كثيرة جرت بين الطرفين في صنعاء، وأنهم تلقوا دعماً معنوياً وشعروا أن هناك من يسمع مشاكلهم." وقد أبدى آخرون في الجنوب شعوراً مشابهاً، ومن ذلك ما ذكره شاب من عدن:

”ذهبت إلى صنعاء والتقيت بالبعض في بعثة الاتحاد الأوروبي. قلنا لهم إن المنظمات، والسفارات، والأطراف الفاعلة مالياً التي تتخذ من صنعاء مقراً لها تركز كثيراً على صنعاء مقارنةً بالمناطق التي تقع خارجها. لم نستطع. في عدن، أن نصدر منشوراً إعلامياً واحداً لعدم وجود تمويل. هذا الوضع يخلق فجوة، ليس بيننا وبين المجتمع الدولي فحسب، بل داخل المجتمع اليمني نفسه. فماذا عن تعز، وعدن، وأبين، وسوقطرة؟“



علام يوشك اليمن؟

«ساحات التغيير والحرية»
بوصفها عملية
بناء سلام ومدرسة

«علمتني الثورة كيف أطالب بحقوقى.»

شاب من صنعاء

في حين استغرق المحتجون في مصر ثلاثة أسابيع لإسقاط نظام حسني مبارك، كان المحتجون اليمنيون قد أمضوا، عند وقت إجراء الدراسة في تموز ٢٠١١، ستة أشهر ضاربين خيامهم في ساحات الاحتجاج. خلال تلك الفترة تحولت الساحات إلى مساحات عامة للجدل والنقاش والتثقيف المدني.

ففي ثقافة تندر فيها المساحات العامة، وفرت الساحات فرصة لليمنيين من مختلف المشارب الاجتماعية والسياسية والمناطق الجغرافية، اللقاء وجهاً لوجه. وهو أمر كانت له أهميته، في رأي المشاركين في مجموعات النقاش، في جمع المجتمع اليمني على تباين مشاركته لاقتسام الأفكار ومناقشتها، وهو ما أشاع النقاش والتباحث الإيجابي، وساعد على سد الفجوات وتصحيح التصورات الخاطئة.

«تفاعل الناس مع بعضهم البعض في الساحات ساعد على اتساع أفق كل منهم، وجعلهم يدركون أن مطالبهم ومطالبهم شديدة التشابه.»

شابة من صنعاء

وقد وصف شباب من تعز الفرصة التي توفرها الساحات بالكلمات التالية: «التقى كل منا بالآخر للمرة الأولى: يساريون، وحوثيون، وإسلاميون، وقبائل، كلنا في مكان واحد، وتبادلنا الأفكار والرؤى فوجدنا مطالبنا واحدة، الثورة جمعتنا كلنا معاً.»

كانت ساحات «التغيير والحرية» التي احتلها المتظاهرون مراكز تعلم أيضاً. فالعديد من التحالفات تصدر صحفاً ونشرات أسبوعية ويومية، وتقدم محاضرات حول التثقيف المدني، والديمقراطية، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان. وقد أشار المشاركون إلى الدفعة الإيجابية التي أعطتها الساحات للوعي السياسي والتعلم بين صفوف العامة. هذا فضلاً عن أنها ساعدت في تعميق فهم المتظاهرين لديناميات السياسة على المستوى الوطني وعلى مستوى النخبة.

«خرجنا في البداية للتظاهر ضد التوريث واحتكار السلطة، في البداية لم يكن لدينا أية فكرة عن كيفية سيطرة صالح على الجيش وما أحدثه من انقسامات داخله، ولكن من خلال العملية الثورية اكتشفنا ما هو أكثر، وهو ما دفعنا إلى طرح التساؤلات حول تركيز السلطة داخل الجيش والقبائل. قبل الثورة لم نكن نعرف أن الجيش تسيطر عليه عائلة واحدة، ولم يكن واضحاً، على وجه الدقة كيف تنخرط القبائل مع الجيش والنظام.»

شاب من تعز

ذكر شاب من صنعاء كيف أن من جاءوا من مناطق القبائل في صعدة والجوف تظاهروا في بادئ الأمر لأن شيوخ قبائلهم أمرهم بذلك، ولكن بعد تفاعلهم مع الآخرين في الساحات أصبحت مطالبهم أكثر دقة وصرامة. وأوضحت شابة من صنعاء أن الالتقاء مع الناس والتحدث معهم في تلك الساحات جعلها أكثر تسامحاً مع رؤى الآخرين. «لا بأس في اختلاف الرؤى.»

والواقع أن التظاهرات مثلت، لبعض الشباب، ثورة اجتماعية متعلقة بتمكين المواطن وتغيير العقلية، بقدر ما كانت ثورة سياسية تهدف إلى إسقاط القادة وتغيير الدستور. وهو ما عبرت عنه شابة من صنعاء بقولها: "تعلمنا، نحن اليمينيون، أن لنا حقوقاً وعلينا المطالبة بها." وأضافت امرأة من تعز: "الثورة عندي أن نعي. فأنا لست مقتنعة بأن النظام لو سقط فسيحل ما يأتي بعده، بالضرورة، مشاكلنا. ليس هنا مبرر الفرس، فالأهم عندي أن الناس أصبحوا أكثر وعياً بحقوقهم ومسؤولياتهم."

أشار العديد من المشاركين إلى مسؤولية الأفراد في إعادة صياغة علاقتهم مع الدولة وعلاقة كل منهم بالآخر، بوصفها خطوة ضرورية للتغيير الإيجابي. ويأتي على رأس تلك المسؤوليات ضرورة الوقوف في وجه ثقافة الممارسات اليومية للفساد الذي يمر دون عقاب. وهو ما عبر عنه شاب من تعز بقوله: "كلنا مسؤولون عن محاربة الفساد، ويجب أن يبدأ كل منا بنفسه. فلو أوقفني رجل مرور، مثلاً، طالباً رشوة، يجب أن أرفض وأقول له اعطني مخالفة، وأقبل المخالفة. بذلك يمكن أن نساهم في القضاء على الفساد."

"لو كان باستطاعة المرأة إدارة شؤون المنزل، فهي قادرة، بلا شك، على إدارة شؤون بلد."
شاب من صنعاء

دور جديد للمرأة؟

من أبرز التغييرات المباشرة التي حدثت منذ اندلاع الاحتجاجات في اليمن، ذلك الحضور المتزايد للمرأة ومشاركتها في التظاهرات. فقد كانت المرأة اليمنية، في حالات كثيرة، واجهة الثورة اليمنية، وعلامة على أن الاحتجاجات لم تعد مجرد مطالبة بتحول سياسي. وقد تناول الشباب كيف أن المرأة كانت "عصب الثورة"، وتحدثوا عن جراتها في الخروج للتظاهر في الشوارع والذي "أعطى كل الشباب حافزاً للخروج إلى الشوارع على نحو غير مسبوق."

وقد أجمع الشباب من كل المحافظات على أن بروز المرأة في الاحتجاجات كان تحولاً هائلاً في الأفكار التقليدية حول دور المرأة في العمليات السياسية وفي الحياة العامة بشكل عام. وأشار شاب من صنعاء إلى أنه "في الماضي لم يكن مسموحاً للنساء بالمشاركة في المظاهرات. وكان من العيب أن تخطب المرأة في الرجال. ولكن الآن نرى النساء يقمن بإلقاء خطاباً عاماً ويمضين الليالي في الساحات، تلك تغيرات هائلة."

وفضلاً عن تمكين المرأة، أتاحت حركة الاحتجاجات للرجال الفرصة للتثقف حول قضايا المرأة، وهو ما أوضحته متظاهرة من صنعاء، حيث قالت: "لم يكن لدى الرجال فكرة عن البعد السياسي لقضايا المرأة، أو البعد القانوني لحقوق المرأة، ولكن، من خلال التفاعل مع المحامين ونشطاء حقوق الإنسان والفاعلين في هذا المجال، أصبح الرجال أكثر وعياً."

وقد لاحظت النساء أنهن بدأت تترين العملية السياسية تفتح أمامهن، وليس منذ حصلت الناشطة اليمنية توكل كرمان على جائزة نوبل للسلام في تشرين الأول ٢٠١١ فقط. قالت امرأة من صنعاء: "نحن نعمل الآن مع المجلس الثوري واللجنة التحضيرية، وأصبحت النساء مشاركات في تطوير ووضع الرؤية." كذلك تناولت شابة من تعز كيف أصبحت النساء تظهرن في وسائل الإعلام وتنشطن في الاتصالات.

ومع ذلك، تشعر الشباب بأن الطريق ما زال طويلاً. فقد أشارت شابة من صنعاء إلى أن "هناك وعي أكبر، ولكن لا يزال هناك افتقار للتكامل بين الرجال والنساء في الساحات"، وذلك في إشارة إلى عدد من التقارير التي تحدثت عن حالات تحرش بالمتظاهرات أو ترويع لهن في الساحات.^{٢٥} فالمساواة، كما قالت امرأة من تعز، "ليست كاملة، ولكنها بداية، وقد بدأنا نتحرك إلى الأمام."

هناك اعتراف بوجود حاجة لمزيد من الجهد حتى تكون بعض شرائح المجتمع أكثر دراية بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في العمليات السياسية في البلاد. ولكن يحول دون ذلك عقبات تتمثل في رؤية المجتمع للمرأة والافتقار لتفهم حقوقها. وهو ما أوضحه شاب من تعز بقوله: "بعض شرائح المجتمع تحتاج إلى التنوير فيما يتعلق بأهمية المرأة

ودورها. خاصةً بعض الشرائح القبلية في المجتمع.“ ويرى الشباب أن ذلك يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع ”ضمان حصول المرأة على التدريب في التعليم وفي الخطابة. لأن من شأن ذلك أن يجعل دور المرأة أقوى في المستقبل.“

برز في كل مجموعات المناقش، بما فيها تلك التي أجريت مع الشباب الذكور، الحاجة إلى البناء على زيادة ودفع دور المرأة. فقد قال شاب من صنعاء: ”لو لم تُعط النساء مناصب قيادية في الأحزاب السياسية، فسيكون علينا أن نقف معهن في مواجهة تلك القوى.“ وأضاف آخر: ”مطالب المرأة تتسق تماماً مع مطالب الشباب.“ ويرى بعض المشاركين أنه يجب إيلاء اهتمام أكبر بوزارات ومجالس المرأة، لضمان مشاركتها في كل مستويات العملية السياسية. كذلك أشار بعض الرجال من صنعاء إلى الدور الإيجابي الذي لعبته المرأة في تعز وعدن، عندما تولت مناصب القضاء وقيادة قوى الشرطة، ورأوا فيها نماذج يحتذى بها.

بدأت الشبابات، في المدن الرئيسية الأربع، أكثر وضوحاً وميلاً للتوافق من أقرانهم الشباب، مبديات رغبة في مناقشة مختلف الرؤى بعين التصالح، والتي تناقضت مع الجدل الأكثر ميلاً للمواجهة والمحااجة في مجموعات النقاش مع الرجال. تلك الملاحظة، في أبسط مستوياتها، تؤكد ضرورة وأهمية الدور الذي يجب أن تلعبه المرأة، ليس في المساهمة في التغيير السياسي والاجتماعي في البلاد فحسب، بل وفي المساهمة في عمليات إحلال السلام والأمن والمصالحة بمعانيها الأوسع.

الخلاصة والتوصيات

”المشكلة الآن أن الثورة أصبحت، لمن ينظر من خارج الساحات، مشكلة أخرى بدلاً من أن تكون حلاً.“
متظاهر من صنعاء

تواجه اليمن تحديات اقتصادية وسياسية معقدة. فالنقص السريع لاحتياطيات النفط والمياه، والعجز في الميزانية، والانتشار الواسع للفقر والبطالة، ساهمت جميعاً في الأزمة الإنسانية المتنامية. وسياسياً، تواجه الحكومة اليمنية أزمة شرعية حادة، ونزاعاً مدنياً، وتشرداً إقليمياً، وحركة جهادية مسلحة تزداد عدائيةً.

وقد أثار الشباب، مراراً وتكراراً، إلى أن خروج اليمن من تلك الأزمة يحتاج إلى مساعدة خارجية. ورغم تفاؤل البداية الذي دفع مئات الآلاف من اليمنيين إلى المطالبة بالتغيير السياسي السلمي، جاء النزاع العسكري العقيم مع ما حمل من عنف وتدمير، والانسداد السياسي بين صفوف النخبة، والرد الضعيف من المجتمع الدولي، والكارثة الاقتصادية والإنسانية التي تلوح في الأفق، لتحبط جميعها طموحات الكثير من الشباب الأملين في التحول السلمي. وهو ما عبرت عنه شابة من عدن بقولها: ”كنت أعتقد أن الساحات قادرة على إحداث التغيير، ولكنها أضحت، للأسف الشديد، عبئاً على الشعب أكثر من كونها خدمة له، وأعطت الفرصة للمفسدين أن يُفسدوا، ولمريدي التدمير أن يدمروا.“ لقد تحول تفاؤل البداية إلى إحباط، وراديكالية، وعنف.

صدمه الواقع المتزايدة هذه، اجتمعت إليها تفاصيل الوضع الإنساني المتزايد خطورةً، لتفرض الصبغة العاجلة على توصيات هذا التقرير. فمن شأن الانخراط الدولي الأفضل تنسيقاً وشفافيةً، والاهتمام الخاص بتضمين الجميع في العمليات والنتائج، وزيادة الاهتمام بقضية الجنوب، والنأي عن النظرة المركزية المبالغ فيها لصنعاء، من شأنها جميعاً أن تدعم الانتقال السلمي الذي يشمل الجميع نحو سلام وأمن طويل الأمد في اليمن.

تتطلب الأزمة اليمنية المتعددة الجوانب مقارنة شاملة جامعة من المجتمع الدولي بأسره، بدلاً من مقارنة ”لننتظر ونرى“ التي انتهجها حتى الآن. وينبغي أن تجمع المقاربة الدولية الإيجابية بين الجهود الإنسانية، والسياسية، والأمنية، والتنموية التي تقر بأن الأزمة الحالية تطرح فرصة غير مسبوقة أمام اليمنيين للتفاوض حول نظام سياسي أكثر اشتمالاً على جميع شرائح الشعب وتمثيلاً لها، وأقدر على الوفاء بحقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية. على المجتمع الدولي أن ييسر هذه العملية وأن يتخذ موقفاً أكثر فاعلية تجاه دفع التحول السلمي نحو مناخ سياسي يمضي أكثر اشتمالاً على جميع الشرائح وتمثيلاً لها.

مقاربة دولية أقوى

على أطراف المجتمع الدولي أن:

- تستمر في الضغط على الأطراف المعنية السياسية في اليمن حتى تلتزم بتحول سريع وسلمي من خلال مجلس الأمن والمتابعة الصارمة لقراره رقم ٢٠١٤ (٢٠١١).
- تتصدى بقوة أكبر لهجمات النظام على المتظاهرين وغيرهم من مدنيين، بدءاً بفرض عقوبات على المسؤولين عن الاعتداءات المتكررة وغير المبررة على المتظاهرين العزل.
- تدعم التحقيقات الجارية في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت ضد المدنيين العزل خلال الاحتجاجات.

على الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أن:

- تنتهج مقاربة أطول مدًى في التعاون مع الحكومة اليمنية في قضايا الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب، مع الاعتراف الكافي بمدى تأثير أية تسوية سياسية غير شرعية على الديناميات الأطول أمداً للراديكالية والنزاع.

دعم موارد الرزق

يمثل الاقتصاد أكبر تهديد لاستقرار اليمن. فقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة ٤٣ بالمائة منذ كانون الثاني (٢٠١١). كما ارتفع سعر الخبز بنسبة ٢٦.٥٠٪ وفي ظل الأزمة الحالية، يدفع نقص الكهرباء، والغاز، والبنزين إلى المزيد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية والتنقل، مع ما لذلك من آثار كارثية على سكان يعانون أصلاً من ضعف وفقير شديدين.

المظالم التي حركت الاحتجاجات هي نفس العوامل التي أدت إلى انهيار الاقتصاد منذ فترة طويلة، فالفساد، وغياب الإنفاذ السليم للقانون، وضعف الأمن، ونقص التعليم أعاقت كلها النمو الاقتصادي. وليس لدى الحكومة اليمنية القدرة على معالجة تلك المشاكل. وكلما طال أمد بقاء الوضع الاقتصادي على هذه الحال، كلما زادت مخاطر تحول المزيد من المناطق في اليمن إلى مساحات لا تخضع لحكم ولا سلطان. لذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد على الحد من الفساد وزيادة عدد الوظائف المتاحة، بوصف ذلك أولوية عاجلة لاستقرار البلاد على المدى الطويل.

على أطراف المجتمع الدولي أن:

- تزيد من حجم المساعدات الإنسانية المقدمة للشرائح الضعيفة من السكان في اليمن، وتضغط على السلطات الرسمية وغير الرسمية في اليمن لضمان وصول المساعدات إلى مناطق مثل صعدة، وأبين، وعدن، وتعز.
- تضمن وضع خطط تعافي مبكر متفق عليها، من الآن، على أن تشمل دعم موارد الرزق، وضمان توفير الدعم للتعافي المبكر الفعال والتحول.
- تدفع المشاركة الاستراتيجية بين الشباب اليمن، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بما في ذلك برامج تحسين المهارات الفنية والمهنية لدى الشباب.

على مجلس التعاون الخليجي أن:

- يعمل على فتح أسواق العمل في دوله أمام العمالة اليمنية، مع خلق سياسات تعيين لهم أكثر شفافية وقابلية للمساءلة.

برز الإفصاء السياسي كأحد العوامل الرئيسية المحركة للاحتجاجات. وقد أبدى الشباب الذين تم التحاور معهم انعداماً تاماً للثقة في قيادات الأحزاب السياسية. سواء في المؤتمر الشعبي العام، أو أحزاب اللقاء المشترك، والذين رأوا أن أولئك يفضلون المساومة على شؤون الوطن خلف الأبواب المغلقة على السياسات التشاركية التي تشمل الجميع. وبالنسبة لبنية المبادرة الخليجية، أبدى الشباب قلقهم من أن عملية الانتقال على هذا النحو تعتبر استمراراً لنظام الأبواب المغلقة الذي كان يدين العمليات السياسية في البلاد في الماضي.

أي عملية انتقال يجب أن يجري التفاوض حولها في مناخ شفاف ومفتوح، ويجب أن تشمل مختلف العناصر داخل الحركة الاحتجاجية اليمنية على تنوعها، بدلاً من الاعتماد على قيادة رسمية غير ممثلة لجموع الشعب. فاليمينيون أقرب إلى تأييد قيادة انتقالية يتم اختيارها بعناية، على حكومة منتخبة من مرشحين لا يثقون فيهم وفي ظل قواعد يريدون تغييرها. الانتخابات في حد ذاتها ليست علامة على النجاح. فأية عملية لا تشرك الشباب في كل مراحلها لن تكون على فعالية أو شمولية كافية.

على أطراف المجتمع الدولي أن:

- تنظر إلى أي خطة انتقال على أنها نقطة بداية لعملية نفاوض تشمل الجميع، لا نقطة نهاية، وأن تشجع الأطراف اليمنية المعنية على تبني الرؤية نفسها.
- تعترف بمحدوديات المبادرة الخليجية وألبيتها، بما في ذلك المادة التي لاقت استياء شعبيًا واسعاً والمتعلقة بمنح الرئيس صالح وأسرته حصانة من الملاحقة القضائية.
- تحرص على أن يتيح الجدول الزمني للانتخابات فترة أطول للتحول، بحيث تضمن فترة كافية للعمليات الضرورية السابقة على الانتخابات، ليكفل ذلك دعماً لعملية انتخابات أكثر شرعيةً، وذلك لأن قصر الفترة سيأتي في صالح القوى السياسية القائمة، التي يُنظر إليها، بشكل متزايد، على أنها غير شرعية، ولا يتوقع أن تنشئ حكومة انتقالية مستقرة وشرعية.
- يبني قدرات المجتمع المدني، خاصةً الشباب والمرأة، لتسليحهم بما يلزم للمشاركة الفعالة في كل مستويات العملية السياسية، بما في ذلك دعم إنشاء أرضية مناصرة لمنظمات المجتمع المدني، تتيح للشباب تواصلًا أفضل مع صناعات السياسة على المستويين الوطني والدولي.

إن لم تحظ قضية الجنوب بالأولوية اللازمة في المفاوضات المتعلقة بالتحول السياسي، فهناك احتمال كبير أن يتزايد النزاع العنيف في اليمن. ومع استمرار دعم المجتمع الدولي، رسمياً، لليمن الموحد، ينبغي أن تتسم تلك الدعوات بالعمومية، حتى تتيح الفرصة لإعادة التفاوض حول العلاقة بين الحكومة المركزية والكيانات الإقليمية. لقد خلقت الحركة الاحتجاجية مساحة للنقاش، على مستوى الوطن بأسره، حول الفدرالية واللامركزية، وهو ما يوفر فرصة نادرة لإعادة تعريف النظام السياسي بحيث يتعامل مع المطالب المشروعة للجنوب. بيد أن تلك المساحة بدأت تضيق مع تزايد الإحباط من حالة الانسداد السياسي الحالية، وبدأ الدعم الجنوبي للانتفاضة على مستوى البلاد يفتر.

على أطراف المجتمع الدولي أن:

- تحث على إبلاء قضية الجنوب الأولوية المناسبة في عملية الحوار اليمني، وذلك من خلال البيانات العلنية وزيادة الانخراط مع الأطراف الفاعلة في الجنوب.
- تجري دراسات عن المظالم التي تقف وراء قضية الجنوب، وكذلك التكاليف الاقتصادية والسياسية والمكاسب التي ستعود من اللامركزية، وخيارات حل النزاع، وتدعم ما يجري من دراسات في هذا الصدد.
- تزيد من البرامج التي تجمع بين أطراف من شمال البلاد وجنوبها لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك ودعم الجهود الرامية للانخراط في نقاش سلمي حول تلك القضايا على مستوى البلاد.

دعم عملية تحول تشمل الجميع

الاعتراف بأهمية قضية الجنوب

انظروا إلى ما هو أبعد من صنعاء

قلما يكون للأنشطة التي تجري في صنعاء أثر على ما يحدث خارج العاصمة. وهو ما يفيد بتشردم متزايد في البلاد يوشك أن يتحول إلى ديناميات نزاع تزداد صبغتها المحلية، وعادةً ما لا ترتبط بما يجري في صنعاء إلا من بعيد، وتتضاءل معها احتمالات أن تجد لها حلاً في إطار اتفاق نخبوي يجري في المركز.

وقد كان للأوضاع الأمنية المتزايدة سوءاً أثره الشديد على قدرة الأطراف الدولية على السفر والتعامل مع المناطق الطرفية في البلاد. وفي الوقت الذي يتطلب فيه تدهور الأوضاع الإنسانية والسياسية زيادة الموارد والأفراد العاملين، أجبر الوضع الأمني العديد من البعثات الدبلوماسية وبعثات المساعدات الإنسانية على إعادة معظم العاملين فيها لأوطانهم والاكتماء بالعاملين الأساسيين فقط. والعاملون الذين بقوا في البلاد أضناهم المجهود المضاعف، فضلاً عما يخضعون له من تعليمات أمنية صارمة. وقد زاد هذا الوضع من النظرة المركزية لصنعاء من قبل الكثيرين في المجتمع الدولي، إلى حد يوشك أن يجعلهم يغفلون عن التطورات الملحة في الأطراف، بل وقد يفضي إلى انفصال خطر عن مشاكل اليمنيين خارج العاصمة.

على أطراف المجتمع الدولي أن:

- تزيد من حجم برامجها وأعداد العاملين وأن تراجع التعليمات الأمنية من أجل الوصول إلى عدد أكبر من السكان.
- تزيد من فهمها ووعيها بما يواجهه اليمنيون على المستويين المحلي والوطني من انعدام للأمن والعنف، والأسباب الجذرية لهذا الوضع، والأطراف الفاعلة الرئيسية فيه، وذلك حتى تبني سياساتها وبرامجها على فهم أفضل، وتتأكد من حساسيتها للنزاع، وتقلص من أثارها السلبية إلى أقل حد ممكن، وتعظم من أثارها الإيجابية على صنع السلام.
- تنخرط مع الأطراف المعنية المحلية خارج صنعاء، خاصة الزعامات المحلية في المناطق الأبعد التي تضررت جراء النزاع العنيف.
- تتسع بالمشروعات المحلية، بما في ذلك الدعوات الموجهة لعروض من السلطات المحلية، وهو ما من شأنه أن يدعم توفر حكم رشيد لا مركزي وأكثر ملاءمة.

تجري معظم اللقاءات في اليمن في أماكن خاصة، وهو ما يفرض ندرة في التقاء المجتمعات المتنوعة في البلاد حتى تتبادل الرؤى. وأثناء الاحتجاجات، جاء الظهور المفاجئ لمدن الخيام في مختلف "ساحات التغيير والحرية" بطول البلاد وعرضها، ليوفر فرصة غير مسبوقة لليمنيين على اختلاف مشاربهم الاجتماعية والسياسية، ومناطقهم الجغرافية، يلتقون من خلالها علانيةً ويتباحثون حول التحديات التي تواجه البلاد. لقد أعادت الحركة الاحتجاجية بعث الروح في المشاركة الاجتماعية، ومن المهم للغاية أن تُستغل تلك الفرصة للبناء على التفاؤل والحماس الذي أبداه الشباب تجاه المشاركة في التغيير السياسي السلمي، وضمان أن يستمر ذلك في المستقبل.

على أطراف المجتمع الدولي أن:

- تستثمر في المنتديات التي تجمع الشباب معاً، لتبني على الساحات التي كانت مساحات للالتقاء والتعلم.
- تشجع التعلم والنقاش بين الشباب والنساء حول القضايا المتعلقة بالشأن المدني وعمليات الحوكمة، وكذلك دور المرأة في قضايا الأمن، والسلام، والحوكمة.
- تدعم المبادرات الهادفة لرفع وعي المجتمع المدني بالسياسة الدولية وأفضل الممارسات في إصلاح القطاع الأمني، وحتى يستطيعوا صياغة التغيير على نحو أفضل وحشد التأييد له، فضلاً عن لعب دور آليات المراقبة الفعالة.
- تدعم الحوار والشبكات، مثل أرضية المناصرة، بين مختلف جماعات الشباب من مختلف مناطق البلاد، على أن تشمل أيضاً النساء، ورواد الأعمال، ونشطاء المجتمع المدني، والجنوبيين، وأبناء المناطق الريفية.
- تدعم البرامج الاجتماعية والتلفزيونية، والإذاعية، والإعلام المطبوع ومثيله على الإنترنت، والذي يقوم به الشباب ويتوجه للشباب، بالبناء على البرامج القائمة والاستفادة من تجدد الاهتمام بالمشاركة والنشاط المدني.

الإمساك بفرصة السلام والبناء عليها

ملحق: المنهجية والتحقق من النتائج

اعتمدت هذه الدراسة منهجاً مركباً، من الدراسة المكتبية، ومناقشات مجموعات التركيز، والمقابلات المستفيضة مع مصادر المعلومات، في ٤ محافظات، ولك لجمع رؤى الشباب حول المظالم التي فجرت الأزمة السياسية الحالية في اليمن، وتحديد الرؤى والفاعلين والأولويات، فيما يتعلق بالسلام والأمن الدائمين.

اضطلعت بالدراسة المكتبية منظمة Saferworld، حيث قامت بتحليل البيانات المتوفرة عن رؤى الشباب ومشاركتهم في الاحتجاجات الحالية، ووفرت المعلومات اللازمة لتطوير أدوات البحث ومناهجه. وفرت Saferworld الأسئلة الاسترشادية لمجموعات النقاش والمقابلات، وحرصت فيها على تعديل الأسئلة المعيارية حتى تتناسب مع السياق المحلي والحساسيات السياسية. تولت مؤسسة تمكين للتنمية تنظيم مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية بدعم من العاملين في Saferworld.

مجموعات التركيز

١٢ مجموعة تركيز، ٣ في كل من صنعاء، وعدن، وتعز، والمكلا تم تنظيمها بين ٢٢ تموز و٨ آب ٢٠١١. في كل مدينة من المدن الأربع، تم تنظيم مجموعة للشباب، وأخرى للشابات، وثالثة للقيادات المجتمعية. كل مجموعة كانت تتكون من ما بين ٦ إلى ١٩ مشاركاً، وكانت معظمها تضم ما بين ٨ إلى ١٠.

كان تنوع المواقع، الذي سنورد تفصيله فيما بعد، أساسياً للإحاطة بتنوع الآراء، وكان هناك حرص تام على أن تضم كل مجموعة تركيز مجموعة متنوعة وممثلة لمختلف الانتماءات السياسية، والاجتماعية - الاقتصادية، والجغرافية. وهو ما جعلها تضم مؤيدين ومعارضين للاحتجاجات، فضلاً عن الإحاطة بتنوع الآراء داخل الحركة الاحتجاجية نفسها. أجريت المقابلات مع أعضاء من حزب المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب المعارضة، ونشطاء المجتمع المدني المستقلين، وشباب نظموا وشاركوا في الاحتجاجات، وأشخاص "لم يقرروا بعد رأيهم"، وأعضاء من الحراك الجنوبي.

كل المشاركين حاصلون على تعليم عال، وكلهم، عدا واحد، أكملوا دراستهم الثانوية. وعلى الرغم من أن تلك الخلفية التعليمية لا تمثل المجمع اليمني الأوسع، فإنها توفر تمثيلاً أفضل للقطاع المنخرط في السياسة بشكل أكبر، من اليمنيين، فضلاً عن أنها تيسر إجراء حوار حيوي حول عمليات السياسة والحكومة.

منهجية مجموعات التركيز

تم إجراء مناقشات مجموعات التركيز باللغة العربية، وتم تصميمها بحيث تشجع على أكبر مشاركة ممكنة من الحضور، تمثلت بموضوعات النقاش الرئيسية في المظالم التي دفعت الناس للتظاهر، والفاعلون المسؤولون عن النزاع الحالي، والفاعلون والآليات الأفضل قدرة على معالجة تلك المظالم، والرؤى والعمليات التي من شأنها دفع السلام والأمن على المدى الطويل ودعم التحول السلمي.

أُخذت الحساسيات السياسية، فيما يتعلق بموضوعات النقاش، في الحسبان، وكان الحرص على عدم إعلان شخصيات المشاركين ووجهات نظرهم حجر الزاوية في الدراسة؛ حيث كان المبدأ الهادي لنا على وجه العموم مع مجموعات التركيز هو "لا ضرار" سواء للمشاركين أو السياق المحلي وعلاقاته. نظراً للتوقيت الذي أجريت فيه الدراسة، فقد حرصنا على تحاشي النقاشات السياسية أو الحماسية الحامية حول الأحداث الآنية، ووجهنا نقاش المشاركين إلى تحديد المقاربات طويلة الأجل لبناء السلام، كذلك تم تصميم النقاش بحيث يشجع المشاركين على التفكير في المظالم بشكل عملي مجدٍ، بدلاً من اللجوء إلى الشعارات المسيسة والشكاوى الشائعة.

تم اختبار الأفكار التي أفرزتها مجموعات النقاش من خلال جلسة ضمت ٣٠ قيادة شبابية من جميع أنحاء البلاد، دعوا إلى الاجتماع في القاهرة في إطار ورشة عمل تم تنظيمها في تشرين الأول ٢٠١١. تم عرض نتائج مجموعات النقاش على ممثلي الشباب، والذين كان بعضهم قد شارك في نقاشات مجموعات التركيز، كذلك تم اختبار النتائج من خلال لقاءات مع متخصصين وصناع سياسة دوليين.

صنعاء

صنعاء هي العاصمة السياسية لليمن. وقد تأثرت بشدة بالمظاهرات وما نجم عنها من نزاع عسكري؛ حيث حول القتال بين زعيم قبائل حاشد، صديق الأحمر، والقوات الموالية للرئيس صالح. صنعاء إلى ساحة قتال. نهيمن الانتماءات القبلية على السياسة في صنعاء. وتفرض الاتفاقيات السرية بين أرباب السلطة التقليديين عقبات هيكلية أمام تأثير الشباب.

شارك في النقاش ست قيادات مجتمعية (تراوحت أعمارهم بين ٢٩ - ٥٥ سنة). امرأتان وأربعة رجال. ثلاثة منهم جاءوا من صنعاء والقرى المحيطة، وواحد من ذمار، وواحد من مأرب. ٤ وصفوا أنفسهم بأنهم معارضون للنظام القائم، واثنان منهما يتظاهرون ضده بشكل منتظم. ووصف اثنان نفسيهما بأنهما على الحياد.

تسع شبابات (تراوحت أعمارهن بين ٢٢ - ٣٢ سنة). ست منهم من صنعاء، وواحدة من كل من تعز، وعمران، والضالع شاركن في النقاش. كلهن تحملن شهادات جامعية، سبع منهن وصفن أنفسهن بأنهن ضد النظام الحالي، وواحدة معه، وواحدة محايدة. شملت العينة شبابات منتديات للحركة الحوثية، وناشطات، وشابة وصفت نفسها بأنها غير معنية بالسياسية، واثنان تؤيدان الحكومة الحالية.

عشر شبابات (تراوحت أعمارهم بين ٢٢ - ٣٤ سنة) شاركوا في مجموعة التركيز. ٧ قالوا إن أصولهم من تعز رغم أنهم ولدوا وترعرعوا في صنعاء، وواحد من إب، وواحد من عدن، وواحد من صنعاء. مجموعة التركيز، والتي ضمت ٦ من حملة الشهادات الجامعية و٣ من حملة الشهادة الثانوية، كانت مكونة من طلبة جامعات، ومهنيين من القطاعين العام والخاص، ونشطاء، وشباب عطل، ومسؤول في المؤتمر الشعبي العام. كل المشاركين عدا واحد، وصفوا أنفسهم بأنهم ضد النظام الحالي، و٨ وصفوا أنفسهم بأنهم "يتظاهرون بانتظام".

تعز

كانت تعز هي العاصمة الإدارية لليمن الشمالي حتى ١٩٦٢، ولا تزال أكبر قاعدة صناعية في اليمن. تلك المدينة الحضرية التي ينتمي معظم سكانها إلى الطبقة الوسطى. أقل تأثراً بالسياسات القبلية من صنعاء، كما أن بها مجتمع أعمال ترسخ منذ فترة طويلة. كانت تعز القبلة الرئيسية للاحتجاجات المناهضة للنظام التي قادها الشباب، كما شهدت أحداث عنف كبيرة بين المتظاهرين، والمجموعات المسلحة المحلية، وقوات الأمن.

شاركت ١٤ قيادة مجتمعية (تراوحت أعمارهم بين ٢٧ - ٥٣ سنة) في نقاشات مجموعتي تركيز في تعز. تكونت المجموعتان من ٣ نساء و١١ رجلاً، كلهم، عدا ٤، أكملوا تعليمهم بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة. ٨ منهم ينتمون إلى أزاب معارضة، بينما وصف ٦ أنفسهم بأنهم غير منتمين لأي أحزاب، وقال واحد إنه محايد بين قوتي المناهضة للنظام وتأييده.

١٩ شابة (تراوحت أعمارهن بين ١٨ - ٣٢ سنة) شاركن في مجموعة التركيز، لتصبح أكبر مجموعة تركيز من حيث العدد، وأقلها في متوسط الأعمار (٢٢ سنة). ترجع نسبة الحضور المرتفعة إلى استجابة كل المدعوات للحضور ومشاركتهن في مجموعة التركيز، ومن بينهن مشاركة من ريف تعز. ١٠ مشاركات حصلن على التعليم الثانوي، و٩ أنهين التعليم الجامعي، أو لا زلن فيه. شملت وظائفهن الصحافة، والقطاع العام، والتدريس، والبطالة. ٤ مشاركات وصفن أنفسهن بأنهن محايدات سياسياً وتنتمين إلى "الأغلبية الصامتة" في اليمن. ٣ مشاركات، بينهن عضوه في المؤتمر الشعبي العام، وصفن أنفسهن بأنهن مؤيدات للنظام، بينما عارضته ١٢، من بينهن ٣ قلن إنهن تنتمين إلى أحزاب، الإصلاح، والناصري، والاشتراكي.

٨ شبابات (تراوحت أعمارهم بين ٢٦ - ٣٥ سنة) شاركوا في مجموعة التركيز في تعز. ينتمون إلى المجتمع المدني ومنظمي الاحتجاجات، وكذلك أفراد من حزب معارض (١)، ومن يرون أنهم من مؤيدي النظام (١)، أو ينتمون إلى "الأغلبية الصامتة" المحايدة (١). كلهم عدا اثنين، حصلوا على التعليم الثانوي، وشملت الوظائف التي يعملون فيها، التدريس،

والمحاماة، والوظيفة في القطاع العام، ومنهم طلبة، وعاطلون رغماً عنهم. مشارك وحدهم حمل السلاح "دفاعاً عن الساحة". بينما أصيب آخر بطلق ناري في احتجاجات سابقة.

عدن

عدن هي العاصمة السابقة لليمن الجنوبي، وشهدت مظاهرات حاشدة منادية بالانفصال. كان لعدم الاستقرار السياسي، والحرب الأهلية، والتوتر المستمر بين شمال اليمن وجنوبه، أثره في تزايد "الابتعاد النفسي" بين الشباب في الجنوب عن فكرة المجتمع اليمني الموحد، وعلى الرغم من أن الشباب ولدوا بعد إعادة التوحيد في ١٩٩٠، وليس لديهم ذكريات عن دولة اليمن الجنوبي، فهناك أعداد متزايدة من الشباب في الجنوب ترغب في الاستقلال عن الشمال.

٧ قيادات مجتمعية (تراوح أعمارهم بين ٢٦ - ٣٦ سنة)، ٤ منهم وصفوا أنفسهم بأنهم مستقلين، بينما قال اثنان إنهما ينتميان إلى المعارضة، وواحد منتم إلى الحراك، اشتركوا في مجموعة التركيز. كلهم من الذكور، واحد من المستقلين قال إنه محايد تجاه الاحتجاجات الحالية، بينما قال ٦ إنهم يعارضون النظام الحالي.

١١ شابة (تراوحت أعمارهن بين ٢٤ - ٣٥ سنة)، وصفن أنفسهن جميعاً بأنهن مستقلات عن الانتماءات الحزبية، شاركن في مجموعة التركيز. شملت المجموعة ممثلات عن جماعات نسائية، وقيادات من الحركة الشبابية، ومؤسسات لامركزية، وللفدرالية، ولتيارات الحراك الانفصالية. كلهن قلن إنهن تعارضن النظام القائم، و٧ تشاركن بانتظام في الاحتجاجات. شملت مجموعة التركيز موظفات في القطاعين العام والخاص، وشابات عاطلات، ومحامية، ومدرسة جامعية، وطالبات.

٨ شباب (أعمارهم بين ١٨ - ٣٢ سنة)، ٥ حاصلين على تعليم جامعي، و٣ على تعليم ثانوي، اشتركوا في المناقشات. ٦ منهم من عدن، واثنان من محافظة أبين، واحد منهم نزح مؤخراً. النازح وموظف في منظمة غير حكومية وصفا نفسيهما بأنهما من مؤيدي الرئيس، وموظف قال إنه محايد، وخمسة، من بينهم موظف في القطاع العام، وصحفي، وطلبة جامعيون قالوا إنهم يعارضون النظام.

المكلا

المكلا رابع أكبر مدينة في اليمن، وهي ميناء بحري رئيسي، وعاصمة حضرموت. كانت في السابق مملكة مستقلة، ثم أضحت جزءاً من اليمن الجنوبي. تحتفظ حضرموت والمكلا بعلاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية، وابتعاد نفسي عن الشمال، وعداء قوي للحكومة المركزية الحالية، وعلى الرغم من هذا العداء، لم تشهد المكلا مظاهرات حاشدة، ومعظم المتظاهرين فيها من المنتمين إلى أحزاب اللقاء المشترك وخاصةً حزب الإصلاح. لهذه المحافظة حضارة حضرمية متميزة، وسواحل ممتدة، ومجموعة كبيرة من رجال الأعمال المهاجرين، فضلاً عن أن فيها جانب كبير مما بقي لليمن من ثروة نفطية.

١٠ قيادات مجتمعية (تراوحت أعمارهم بين ٢٢ - ٥٠ سنة)، أحدهم حاصل على الثانوية العامة، والباقيون حاصلون على تعليم جامعي، شاركوا في النقاش. كلهم قالوا إنهم من معارضي النظام الحالي، و٧ منهم يشاركون في الاحتجاجات بشكل منتظم، وواحد بشكل متقطع.

٧ شابات (أعمارهن بين ٢١ - ٣٥ سنة) شاركن في النقاش في المكلا. معظمهن حضرن دون علم أسرهن، خشية منعهن من الحضور. أبدت العديد منهن الاستياء من تقييد مشاركة المرأة في الحياة العامة. ٦ منهن لا تعملن، وواحدة تعمل مدرسة، واحدة أكملت التعليم الابتدائي، واثنان أكملن التعليم الثانوي، وأربع حصلن على الشهادة الجامعية. معظمهن تنشطن سياسياً وتناضلن لحزب الإصلاح (٢) أو الحراك (٢). اثنان قلن إنهن من الناشطات سياسياً أو المنتميات إلى منظمات المجتمع المدني.

١٢ شاباً (تراوحت أعمارهم بين ٢٢ - ٣٠ سنة) شاركوا في النقاش. كلهم من الحاصلين على التعليم الجامعي. أحدهم يعمل في وزارة التعليم، ويتظاهر بشكل منتظم تأييداً للحكومة، وواحد منهم عاطل وصف نفسه بأنه جزء من "الأغلبية الصامتة" في اليمن.

والباقيون صحفي، وطالب، وباحثون عن وظيفة، وموظفون في القطاع الخاص. تراوحت الانتماءات السياسية من النشاط المستقل، مروراً بالانتماء إلى الحزب الاشتراكي أو الإصلاح، ووصولاً إلى مواقف تراوحت من الفدرالية إلى الانفصال داخل الحراك.

أجريت ٤٠ مقابلة رئيسية مع مصادر معلومات في المدن الأربع بين ٢٢ تموز و٤ آب (٢٠١١). طلب بعضهم عدم ذكر اسمه لأسباب أمنية.

المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية

صنعاء

عبد الباري طاهر، محلل يميني
عبد الجندي، نائب وزير الاعلام والمتحدث باسم الوزارة
فراس شمسان، صحفي
حورية مشهور، الرئيسة السابقة للجنة النسائية الوطنية والمتحدثة الرسمية للمجلس الوطني لقوى الثورة
مها عوض، ناشطة مستقلة ومتظاهرة
محمود قياح، مدير البرامج في فرديش إيبرت ستيفونج
د. محمد عبد الملك المتوكل، عضو المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك
محمد مفتاح، عضو هيئة العلماء بصنعاء.
سماح ردمان، صحفية
يحيى منصور أبو أصبع، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني

تعز

عبد الرقيب الهبوب، رجل أعمال
رفض ذكر اسمه، رجل دين
عارف عبد السلام شمسان، محتج من الحزب الاشتراكي
فيصل سعيد فارح المدحجي، اقتصادي ومفكر
قائد عبده سالم قحطان، هيئة المجلس المحلي
منصور السلمي، المؤتمر الشعبي العام
مروان المنصوب، محامي
نادية إسماعيل محمود، مديرة مدرسة الشهيد الدرة
شيرين العامري، محامية
الشيخ سلطان السامعي، عضو مجلس نواب، وشيخ

عدن

عائشة طالب، ناشطة مستقلة
أشجان سريح، متظاهرة مع الحركة الشبابية في عدن
فاطمة المريسي، رئيسة اتحاد نساء اليمن، فرع عدن
انتصار خميس، ناشطة مستقلة
محمد عبد الله الصراري، قيادة شابة في عدن
محمد سعيد سالم، مدير الإعلام بوزارة الشباب والرياضة
ناصر الطويل، الحراك (مؤيد للوحدة)
نوار باذيب رجل أعمال وعضو في الحراك (انفصالي)
طاهر منصور قاسم، محامي ورئيس مركز التأهيل والاعون القانوني لحقوق الانسان بعدن.
وهيب ن. متظاهرة مستقل

المكلا

د. عادل باحميد، المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية
علي حرمل، ناشط قيادي
فؤاد راشد، ممثل الحراك الجنوبي
منيرة عبد الله، ممثلة الاتحاد النسائي اليمني، فرع المكلا
نبهان عبد الله، متظاهرة
عمر دومان، رئيس المنسقية العليا للثورة اليمنية بالمكلا
د. سعيد الجريري، مفكر وكاتب من حضرموت
صلاح التميمي، رجل أعمال
الشيخ سالم باقطين، رجل دين ومحاضر بجامعة حضرموت
سدينا أ. مجلس شباب حضرموت

- Aldar A A, *Conflict Transformation and Peacebuilding Program: Baseline Survey*, (September 2007).
- Al-Thaibani K, 'Women candidates exposed to violations', *Yemen Observer*, 29 September 2006.
- Amnesty International, *Yemen: Security at What Price?* (August 2010).
- Assad R, et al, *Youth Exclusion in Yemen: Tackling the Twin Deficits of Human Development and Natural Resources*, (Dubai School of Government, November 2009).
- Miller D B, *Demand, Stockpiles and Social Controls: Small Arms in Yemen*, Occasional Paper no. 9, (Small Arms Survey, May 2003).
- Economist Intelligence Unit, *Country Report: Yemen*, (January 2010).
- EDC, *Yemen Cross-Sectoral Youth Assessment: Final Report*, (USAID, November 2008).
- Forsythe J, *Opportunities and Obstacles for Yemeni Workers in GCC Labour Markets*, (Chatham House, September 2011).
- Hill G and Nonneman G, *Yemen, Saudi Arabia and the Gulf States: Elite Politics, Street Protests and Regional Diplomacy*, (Chatham House, May 2011).
- IFES, *Transition in Yemen: An Overview of Constitutional and Electoral Provisions*, Briefing Paper, (International Foundation for Electoral Systems, June 2011).
- Longley Al and Al-Iryani A G, 'Fighting brushfires with batons: an analysis of the political crisis in 'South' Yemen', *The Middle East Institute Policy Brief*, February 2008.
- NDI, *Yemen: Tribal Conflict Management Program Research Report*, (National Democratic Institute for International Affairs, March 2007).
- North D C, Wallis J J and Weingast B R, *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History*. (Cambridge University Press, 2009).
- OCHA, *Yemen Humanitarian Emergency*, Situation Report No. 9, 14 October 2011. www.tinyurl.com/3aomkzu, accessed 3 November 2011.
- Oxfam, *Yemen: Fragile lives in hungry times*, Briefing Paper 152, (Oxfam, September 2011).
- Phillips S, *Yemen: The Politics of Permanent Crisis*, The International Institute for Strategic Studies, (Routledge Publications, 2011).
- Risk Watch, 'Yemeni Parliament Approves 2010 Budget', 4 January 2010. www.riskandforecast.com/post/risk-watch/yemeni-parliament-approves-2010-budget_373.html, accessed 30 October 2011.
- Salisbury P, *Yemen: Oil Imports and Elites*, (Chatham House, October 2011).
- World Economic Forum, *The Global Gender Gap Report*, (World Economic Forum, 2010).
- Yemen Armed Violence Assessment, *Fault Lines: Tracking Armed Violence in Yemen*, Issue Brief Number 2, October 2010.
- Yemen Observer*, 'Yemen defected military, Islah face harassment claims', 19 April 2011. www.yobserver.com/local-news/printer-10021098.html, accessed 30 October 2011.

تعمل منظمة Saferworld على تحاشي النزاع العنيف والحد منه، ودفن المقاربات التعاونية لإحلال الأمن. نحن نعمل مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني لتشجيع السياسات والممارسات الفعالة ودعمها، من خلال المناصرة، والبحوث، وتطوير السياسات، ومن خلال دعم جهد الآخرين.

صورة الغلاف: شباب تشابكت أيديهم أثناء المظاهرات في صنعاء، في أيار ٢٠١١.

© روتيرز/ خالد عبد الله، باذن من TRUST.ORG – ALERTNET



Saferworld
The Grayston Centre
28 Charles Square
London N1 6HT
UK

Phone: +44 (0)20 7324 4646

Fax: +44 (0)20 7324 4647

Email: general@saferworld.org.uk

Web: www.saferworld.org.uk

Registered charity no. 1043843
A company limited by guarantee
no. 3015948

ISBN 978-1-904833-72-7